

الجمعية العامة



PROVISIONAL

A/42/PV.56
12 November 1987

ARABIC

الدورة الثانية والأربعون

الجمعية العامةمحضر حرفي مؤقت للجلسة السادسة والخمسين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،

يوم الخميس ، ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس : السيد فلورين (الجمهورية الديمقراطية الألمانية)

- مسألة ناميبيا [٣٦] (تابع)
- (أ) تقرير مجلس الأمم المتحدة لناميبيا
- (ب) تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة
- (ج) تقرير الأمين العام
- (د) تقرير اللجنة الرابعة
- (هـ) مشاريع القرارات

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحیحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٠البند ٣٦ من جدول الأعمال (تابع)مسألة ناميبيا

- (أ) تقرير مجلس الأمم المتحدة لناميبيا (A/42/24)
- (ب) تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (Part V) A/42/23 ، A/AC.109/916
- (ج) تقرير الأمين العام (A/42/596)
- (د) تقرير اللجنة الرابعة (A/42/698)
- (هـ) مشاريع القرارات (A/42/24 (Part III) و (Part III)/Corr.1 ، الفصل الأول)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : قبل أن أعطي الكلمة للمتحدث الأول ، أود أن أحيط الجمعية علما بأنه ما زال لدينا عدد كبير من الممثلين المدرجة أسماءهم في المناقشة بشأن البند قيد النظر . وتعاون جميع الأعضاء في تقصير بياناتهم أمر جوهري ، واضعين في اعتبارنا ضرورة عقد جلسة ممتدة بعد ظهر اليوم حتى نستمتع الى جميع المتحدثين .

وأود أيضا أن أحث الممثلين على الاستعداد لإلقاء بياناتهم وفقا لترتيب الوارد على قائمة المتكلمين حتى نسير على نحو منظم في المناقشة ونختتمها يوم الجمعة .

السيد عثمان (الصومال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد ظل الحكم العنصري الاستعماري القمعي الذي تسير عليه جنوب افريقيا على جدول أعمال الجمعية العامة بشكل أو بآخر طوال فترة وجود الأمم المتحدة . وهذا ليس بالسجل الذي يمكن أن تفخر به المنظمة العالمية . وبيعت استمرار فشل الأمم المتحدة في الاضطلاع بمسؤولياتها عن انهاء استعمار ناميبيا على القلق لعدة أسباب . فهو يعني أن أممال الشعب الناميبى في تقرير المصير وبناء الدولة قد أعيقت مرار وتكرار وأن شقتهم في الأمم المتحدة كانت في غير محلها . وبدلا من أن يحقق الشعب الناميبى نفس الاستقلال

الذي تنعم به الان شعوب افريقيا التي خضعت للاستعمار من قبل ، نجده لا يزال يعاني مهانة الفصل العنصري وظلمه ، ويقاسي من عذاب طويل في كفاحه المسلح الياسل ضد قاهر متوحش وقوي .

واليوم تصل الامم المتحدة مرة أخرى الى منعطف حاسم في تاريخ تناولها لمسألة ناميبيا ، نظرا لاعتماد مجلس الامن يوم الجمعة الماضي القرار ٦٠١ (١٩٨٧) الذي يدعو الى وقف إطلاق النار بين جنوب افريقيا والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) .

وإن الموقف البناء الذي تتخذه (سوابو) وأنفولا ودول خط المواجهة الأخرى المستعدة للتعاون بالكامل على أساس أحكام القرار ليلقى بالمسؤولية كاملة على جنوب افريقيا . فإذا تحقق وقف إطلاق النار ، فلا ينبغي لشيء أن يعترض مهمة الأمين العام في تشكيل فريق الامم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال في ناميبيا ، كخطوة أولى نحو عملية الاستقلال .

وتأمل الصومال أن تتمكن ناميبيا من الانتقال السلمي من الحالة الاستعمارية الى الاستقلال الحقيقي والسيادة الوطنية غير أنه في ضوء سجل جنوب افريقيا السابق ، قد يمضي مجلس الأمن في مواجهة التحدي الناشئ عن تعنت جنوب افريقيا . وفي تلك الحالة ستكون الأمور واضحة تمام الوضوح .

ولا ينازع أحد في أن استمرار احتلال جنوب افريقيا لناميبيا تحديا لمحكمة العدل الدولية وللأمم المتحدة هو أمر غير مشروع . كما لا ينازع أحد أيضا في أن خطة ناميبيا الواردة في قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) هي الأساس الوحيد المقبول دوليا لتحقيق استقلال ناميبيا . وقد أعلن مجلس الامن أن ترتيبات جنوب افريقيا لإقامة نظم عميلة هي باطلة ولاغية . ومنذ عام ١٩٨٥ ، اتضح أن جميع شروط تنفيذ خطة الامم المتحدة قد لبيت بعد الاتفاق على نظام التمثيل النسبي للانتخابات التي يدعو إليها القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . وهناك عقبة أخرى كان ينبغي أن يزيلها إعلان مجلس الامن بشأن استقلال ناميبيا لا يمكن أن يرتهن بحسم مسائل دخيلة على القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) .

وعلاوة على ذلك ، فقد حذر المجلس نفسه من أنه سيتخذ التدابير الملائمة بموجب الميثاق إذا استمرت جنوب افريقيا في تحدي الامم المتحدة وفي إعاقة تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) .

وعلى الرغم من توافق الآراء الدولي بأوضح ما يكون حول المبادئ والخطوات العملية التي ينبغي أن تحكم استقلال ناميبيا ، وهي مبادئ وخطوات تدعي جنوب افريقيا أنها قد قبلتها ، استمر نظام بريتوريا في مناوراته المراوغة وفي ابداء سوء نيته فيما يتصل بتنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . وإذا أمر الآن على الاستمرار في إعاقة خطة الامم المتحدة ، فلن تقوم حجة لأولئك الذين دعوا الى التحلي بالصبر في التعامل مع جنوب افريقيا .

وفي العام القادم يحتفل بالذكرى العاشرة لاعتماد القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . وعشر سنوات فترة أكثر من كافية لكي يفرغ صبر المجتمع الدولي ، بينما يبرح شعب ناميبيا تحت نير حكم جنوب افريقيا القمعي والعنصري .

وللاسف ، فقد فشل مجلس الأمن المرة تلو الأخرى في اتخاذ التدابير الملائمة ضد جنوب افريقيا ، وأعطى نظام بريتوريا من الأسباب ما يدعوه الى الاعتقاد بأن انذارات مجلس الأمن ليست إلا تهديدات جوفاء .

وهذا هو ما دعا جنوب افريقيا الى الإحساس بأنها آمنة وهي تكشف سياسات "فرق تسد" ، والى ممارسة القمع والإرهاب في ناميبيا . وهو ما يدعوها الى الاستمرار في نهب موارد الإقليم بالتواطؤ مع الشركات عبر الوطنية . وهذا هو السبب في إصرارها على الضم غير المشروع لخليج وولفيس وغيره مما يمثل جزءا لا يتجزأ من التشرائح الإقليمية لناميبيا . وليس ثمة شك في أن هذا أيضا هو السبب في تمكدها من عسكرة ناميبيا وشن حرب كاملة النطاق ضد سوابو ، الممثل الوحيد لشعب ناميبيا وقائده في كفاحه المسلح والمشروع . ونحن جميعا ندرك أن جنوب افريقيا في شنها لهذه الحرب قد استمرت ، وهي آمنة أمانا يبعث على الدهشة ، في القيام بأعمال زعزعة الاستقرار والاحتلال والعدوان ضد أنغولا وغيرها من دول خط المواجهة .

وقد جلبت كل هذه السياسات معاناة تجل عن الوصف ، وزعزعة للاستقرار ، ونزاعا عنيفا في منطقة الجنوب الافريقي ، وعرضت للخطر ليس فقط السلم والامن الإقليميين ، بل والدوليين أيضا . وليس من المقبول أن تستمر هذه السياسات دون أن تتخذ اجراءات دولية فعالة لوضع حد لها .

لقد طالب المجتمع العالمي طويلا بفرض عقوبات اقتصادية شاملة والزامية ضد جنوب افريقيا ، بما في ذلك الحظر النفطي ، باعتبارها التدبير السلمي الوحيد ، والقوي بما يكفي ، المتاح أمام الأمم المتحدة في جهودها لتحقيق استقلال ناميبيا ووضع حد لجريمة الفصل العنصري . إن فشل العقوبات المحدودة في تحقيق تغير يعتد به يؤكد صحة الدعوة الى تطبيق العقوبات الإلزامية الشاملة على الحالة في الجنوب الافريقي .

ويحدو الصومال وطيد الأمل في ألا يتردد مجلس الأمن في اتخاذ التدابير الفعالة بموجب الفصل السابع من الميثاق إذا ما استمرت جنوب افريقيا في اللجوء الى أساليب المراوغة . وفي هذه الحالة ، فإن استخدام عضو دائم في مجلس الأمن لحق النقض سيمثل رفضا مقلقا للموقف القانوني والادبي الذي يقفه المجتمع الدولي ازاء مسألة استقلال ناميبيا ، واستمرار بقاء الفصل العنصري .

ويعتقد الصومال أنه ينبغي للدول الاعضاء في الوقت الحاضر أن تستمر فسي الإحجام عن إقامة أية علاقات سياسية ، أو دبلوماسية ، أو اقتصادية ، أو اجتماعية ، أو ثقافية مع جنوب افريقيا ، وأن تحجب عنها كل دعم في المجالين العسكري والسياسي . فمما لا ينكر أن أي تعاون مع جنوب افريقيا من شأنه أن يعزز نظام بريتوريا فسي عناده ، وفي قدرته على مواصلة سياساته العدوانية والإرهابية .

وفي نفس السياق ، نأمل أن تبذل الدول كل ما في وسعها لضمان الامتثال الوطني للمرسوم رقم ١ الذي أصدره مجلس الأمم المتحدة لناميبيا بشأن حماية الموارد الطبيعية لناميبيا . كما نأمل أن يقدم الدعم السخي لصندوق الأمم المتحدة لناميبيا ، لتمكينه من أن يؤدي بفاعلية مهمته في تزويد أبناء ناميبيا بالمهارات التي سيحتاجونها عندما يتوصلون الى الاستقلال .

وسوف تنتظر الصومال ، مع أغلبية الدول الاعضاء في هذه المنظمة ، نتائج

تطورات مسألة ناميبيا ، يحدوها شعور متجدد بالتفاؤل ، واقتناع بأنه ، عند
الضرورة ، لا بد من مضاعفة الجهود لوضع حد لآلام الشعب الناميبى .

وأيا كان ما ستكشف عنه الأشهر القادمة ، فنحن نأمل أن يتمكن مجلس الأمن مسن
الاضطلاع بمسؤولياته إزاء استقلال ناميبيا ، ووضع حد للانتهاكات الخطيرة للسلم والامن
في الجنوب الافريقي ، وصون مصداقية وسلطة هذه المنظمة العالمية ، التي نلتزم بدعم
مبادئها ومقاصدها المعلنة لصالح السلم والتعاون الدوليين .

السيد نوريتا (بولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : انقضى أكثر

من عشرين عاما منذ أنهت الأمم المتحدة ولاية جنوب افريقيا على ناميبيا ، واضطلمت
بنفسها بالمسؤولية المباشرة عن هذا البلد ، وأنشأت مجلس الأمم المتحدة لناميبيا
بوصفه السلطة الشرعية الوحيدة لادارة الاقليم الى أن يحصل على استقلاله . ولكن هذه
الامة لاتزال حتى اليوم خاضعة لاحتلال عفى عليه الزمن سياسيا وأخلاقيا واجتماعيا ،
يفرضه النظام العنصري الذي نجح منذ البداية في منع مجلس الأمم المتحدة لناميبيا من
ممارسة دوره في داخل ناميبيا . وعلى الرغم من سنوات طويلة عديدة من العمل الشاق
والجهود الكبيرة التي بذلها المجلس ، إلا انه لم يتمكن من تحقيق هدفه الرئيسي ، ألا
وهو تحرير ناميبيا . رغم انه ساهم مساهمة لا تنكر في ايقاظ الوعي الاجتماعي بضرورة
التوصل الى حل سريع ونهائي للمشكلة ، وفي توفير الدعم القوي من جانب المجتمع
الدولي .

وعلى أساس خلفية من الانجازات التاريخية العظيمة في مجال عملية انهاء
الاستعمار ، والتي أدت الى قيام دول جديدة مستقلة ، يسهم الكثير منها اليوم بقدر
كبير في النهوض برفاه البشرية ، فاننا نشعر بالخجل لاستمرار الرقبة الاستعمارية غير
المشروعة في ناميبيا . على نحو يتعارض كلية مع الاتجاه العام لتحرر الانسان الذي
يتميز به عصرنا .

وبولندا تؤيد دائما وبنشاط القضية الناميبية ، بسبب احترامنا لحق كل امة
في الحرية ، والاستقلال ، وتقدير المصير ، هذا الاحترام الذي أصبح منذ وقت طويل هو
المبدأ الذي تستند إليه سياستنا الخارجية . وقد تمثل التأكيد الأخير لموقف بولندا

في مشاركة وزير خارجية بلادي السيد ماريان اورزشومكي في الاجتماع الوزاري لمجلس الامم المتحدة لناميبيا ، الذي انعقد في ٢ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٧ ، وتنبيه الشخصي للبلاغ الختامي .

ونحن نعتقد اعتقادا صادقا ان النضال البطولي من أجل تقرير المصير والحرية والاستقلال الوطني الذي يخوضه شعب ناميبيا الخاضعة للاحتلال غير المشروع تحت قيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ، له ما يبرره تماما ، كما أننا مقتنعون تماما بأن قرارات ومقررات الامم المتحدة تشكل الاساس الواقعي والسلمي الوحيد لحل هذه المشكلة . ولذلك فإننا نرحب باعتماد القرار ٦٠١ (١٩٨٧) الذي أصدره مجلس الامن في ٣٠ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٧ .

فبعد فترة من السكون خرج المجلس عن صمته ، وأظهر استعداداه لحياء خطة الامم المتحدة لاستقلال ناميبيا ، وأرسل إشارة واضحة الى بريتوريا بأنه ينوي إرغام النظام العنصري على الانسحاب من ناميبيا ، وفي الوقت ذاته ، نعتبر ان ذلك يعزز دور الامم المتحدة ، وبصفة خاصة مجلس الامن باعتباره الهيئة التي تتحمل مسؤولية خاصة بالنسبة لحفظ السلم والامن الدوليين .

ونحن نوافق تماما على الإدانة القوية للنظام العنصري بسبب أعمال القمع والإرهاب التي يقوم بها داخل جنوب افريقيا وخارجها ، وسبب رفضه وضع نهاية لاحتلاله غير المشروع لناميبيا وأجزاء من أنغولا الجنوبية ، بالانتهاك لقرارات الامم المتحدة ومقرراتها .

ونحن نرفض رفضا قاطعا كل المحاولات الرامية الى أن ينتزع من الامم المتحدة حق حل مسألة ناميبيا ، والى تقويض عملية تحرير هذا الاقليم وانهاء الاستعمار فيه . إن القرار يفوض الامين العام في أن يقوم دون إبطاء بتنفيذ العملية التي نسى عليها القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، وذلك باتخاذ الشرتيبات لوقف إطلاق النار ، وترتيبات إقامة فريق الامم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال في ناميبيا . وأود أن أعرب في هذا الصدد عن تأييد حكومتي للجهود التي لا تكل التي يبذلها الامين العام لتنفيذ خطة الامم المتحدة لناميبيا متمنين له النجاح في المهمة الجديدة المناطة به .

وعلى الرغم من الحقيقة القائلة بأنه ليست هناك أية دلائل مشجعة عن حدود تغييرات أساسية في سياسات جنوب افريقيا في المستقبل المرئي ، فإنه يحدونا الأمل في أن قرار مجلس الأمن ٦٠١ (١٩٨٧) قد يكون نقطة تحول في الكفاح الطويل من أجل استقلال ناميبيا أما إذا واصل نظام بريتوريا وضع العقبات التي تعرقل تنفيذ خطة الأمم المتحدة لناميبيا وتجاهل كل النداءات التي تدعوه إلى الاقتلاع عن موقفه التعويقي، فإنه سيتعين على المجتمع الدولي ألا يترك مجالاً للشك في أنه لن يكون أمامه من خيار آخر غير اللجوء إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة وفرض الجزاءات الالزامية الشاملة .

وختاماً ، أود أن أؤكد مرة أخرى تأييد بولندا المطلق لمنظمة سوابو ، الممثل الحقيقي الوحيد لشعب ناميبيا ، وللنضال العادل الذي يخوضه ذلك الشعب من أجل أعماله حقه في الحرية والاستقلال .

ولن يكون بالإمكان تحمّل ترك مسألة ناميبيا معلّقة دون حسم ، لأن ذلك يؤدي إلى زيادة تردّي الحالة في المنطقة برمتها . إن العالم كله يدرك أخطار سياسات الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا ، وهي حكومة لا تظهر أي احترام يذكر للرأي العام العالمي أو لشعب ناميبيا ، اعتماداً منها على حلفائها الأقوياء .

ونحن لا يمكننا أن نقبل أي تجاهل آخر لآمال ورغبات ذلك الشعب البطل الذي كلّ ونفد صبره وهو ينتظر الوفاء بوعود قديمة . ونحن مقتنعون بأن الفشل في حلّ مسألة ناميبيا بالوسائل السلمية في فترة قريبة قد يؤدي إلى عواقب خطيرة على السلم والأمن الدوليين . وليس هناك من مبرر أو عذر لأي تباطؤ آخر .

السيد فيرم (السويد) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني أن

أتكلم بشأن مسألة ناميبيا الهامة .

وأعتقد أننا جميعاً نتفق على أن مجرد وجود هذا الموضوع على جدول أعمالنا اليوم ينبغي أن يكون في حد ذاته كافياً لأن يكون مبعث قلق بالغ لنا جميعاً بوصفنا أعضاء في الأمم المتحدة ، وذلك لأسباب عديدة . لقد مضى أكثر من أربعة عقود منذ أن رفضت هذه الجمعية العامة في دورتها الأولى مطلب جنوب افريقيا بأن تضم إلى أراضيها ما كان يطلق عليه آنذاك اسم جنوب غربي افريقيا . ومضى أكثر من عقدين منذ أن اتخذت

هذه الجمعية العامة القرار ٢١٤٥ (د - ٢١) الذي أنهى انتداب جنوب افريقيا على ناميبيا . وفي العام المقبل يكون قد مضى عقد على صدور قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) الذي قرر المجلس بموجبه أن ينشئ تحت سلطته فريقا تابعا للامم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال من أجل ضمان حصول ناميبيا على الاستقلال في وقت مبكر عن طريق انتخابات حرة تحت اشراف ومراقبة الامم المتحدة . ولا يزال هذا القرار دون تنفيذ بعد مُضي عشرة أعوام على صدوره .

إن الحقيقة التي مؤداها أن مسألة ناميبيا لا تزال دون حسم تمثل في الواقع مأساة انسانية وعارا دوليا . وتتعرض مصداقية الامم المتحدة ذاتها للخطر . فالامم المتحدة تتحمل مسؤولية خاصة كما قيل في مناسبات عديدة من قبل . ومن المؤكد أن هذه المسألة المتبقية في مجال انهاء الاستعمار تعتبر من أكثر المشاكل الحاحا . والأكثر من ذلك أن شعب ناميبيا يخضع لنظام الفصل العنصري البغيض والفريد في نوعه من خلال الاحتلال غير الشرعي الذي تمارسه جنوب افريقيا . كما أن جنوب افريقيا تستخدم هذا الاقليم كقاعدة لممارسة أعمالها الارهابية وشن هجماتها العسكرية المتكررة على جيرانها ، خاصة أنغولا والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) . لذلك ، تشكل سياسة جنوب افريقيا المتصلة بناميبيا تهديدا خطيرا للسلم والامن الدوليين .

إن رفض جنوب افريقيا المستمر التعاون في تنفيذ قرارات الامم المتحدة ذات الصلة ، لاسيما قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، يسبب قلقا بالغا لحكومة بلدي . ويشكل هذا القرار الاساس الوحيد المقبول دوليا للتوصل الى حل سلمي وعادل ودائم لمسألة ناميبيا بالوسائل الديمقراطية . وترفض حكومة بلدي المحاولات التي ترمي الى اقسام أية مسائل خارجية في خطة ناميبيا ، مثل الشرط الذي ينص على ضرورة انسحاب القوات الكوبية من أنغولا قبل بدء تنفيذ تلك الخطة . والواقع أنه من غير المقبول أن يرتهن تنفيذ خطة ناميبيا بمسألة لا صلة لها باستقلال ناميبيا وبالتطلعات المشروعة لشعبها . ولا بد من أن تنفذ خطة الامم المتحدة لناميبيا دون شروط مسبقة ودونما ابطاء . بل ان حكومة جنوب افريقيا ذاتها ينبغي حملها على أن تدرك أن مواصلة التسوية في تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) أمر لا يمكن تحمُّله أكثر من ذلك .

وفي هذا الصدد ، تود حكومة بلدي أن تعرب عن تقديرها العميق للجهود الدؤوبة التي يبذلها الأمين العام وممثلوه الخاص من أجل تنفيذ ذلك القرار ولما يبديانه من تفان نشط في محاولة التوصل إلى سبل ووسائل تؤدي إلى بلوغ هذه الغاية عن طريق المفاوضات . إن التزامهما باستقلال ناميبيا له قيمة كبيرة في تعزيز المقاصد والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة .

وفي الأسبوع الماضي اتخذ مجلس الأمن قرارا آخر بشأن مسألة ناميبيا . وفي اعتقادي أن ذلك كان القرار العشرين الذي اتخذته المجلس بشأن هذه المسألة ، والذي يأذن للأمين العام بالشروع في الترتيب لوقف إطلاق النار بين جنوب افريقيا والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية كي يمكن اتخاذ الخطوات الادارية وغيرها من الخطوات العملية اللازمة لوزع فريق الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في الفترة الانتقالية . وترحب حكومة بلدي بذلك القرار باعتباره يمثل خطوة ايجابية ، ناهيك عن كونه قد اتخذ بمثل هذه الاغلبية الكبيرة ؛ ولكننا نشعر بألم لأنه لم يتخذ بالإجماع . إن تأييد المجتمع الدولي التام والقاطع للأمين العام له أهمية حيوية فيما يتعلق بالهمة الصعبة والحساسة المناطة به .

إن مسألة ناميبيا ، كما أشار الأمين العام في تقريره S/19234 إلى مجلس الأمن ، إذا أعيد النظر فيها بواقعية واهتمام مخلص برفاه سكان الاقليم ، فينبغي أن يكون من الممكن فتح المجال لتنفيذ خطة الأمم المتحدة . ويجب أن يسمح لشعب ناميبيا بأن يتمتع بالحرية والاستقلال اللذين هما حق له . والضرورة تدعو إلى عمل متضافر من جانب المجتمع الدولي لتحقيق هذا الهدف . وتمتد حكومة بلدي اعتقادا راسخا بأنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يزيد من ممارسة ضغوطه على جنوب افريقيا . وينبغي ألا يسمح بأي توقف في تلك الضغوط أو تخفيف من حدتها . وتعتبر التدابير الفعالة ، بما في ذلك الجزاءات الالزامية الشاملة التي يقرها مجلس الأمن ، ضرورة حتمية في نظرنا إذا اقتضت الحالة في نهاية المطاف اجبار جنوب افريقيا على التعاون وعلى قبول خطة الأمم المتحدة .

وإذا كنا جميعا متفقون على أن ناميبيا يجب أن تكون حرة ، وإذا كنا جميعا نتفق على أنه ليس لجنوب افريقيا الحق في احتلال ناميبيا ، وإذا كنا جميعا نتفق على طرائق انتقال ناميبيا الى الاستقلال ، فكيف حدث أننا لم نتخذ أي إجراء ؟ ما الذي يقف عقبة في طريقنا ؟

هل بلغت جنوب افريقيا حقا من القوة ما يسمح لها بأن تتحدى بشكل مفر المجتمع الدولي الذي يعمل من خلال الامم المتحدة ؟

لماذا ، بعد هذه الاعوام العديدة ، لم ننتقل من القول الى العمل ؟ إننا نعرف ما يجب اتخاذه من تدابير لزيادة الضغط على جنوب افريقيا . وهذه التدابير ترد بوضوح في المادة ٤١ من الميثاق ، وهي عقوبات الزامية وشاملة . إن مسؤولية عدم اتخاذ أي إجراء تقع على عاتق مجلس الامن ، ولا سيما أعضائه الدائمين . وليس هناك أدنى شك في أن عجز مجلس الامن عن تنفيذ قراراته على ناميبيا قد أضرّ بهيئته باعتبارها الجهاز الرئيسي للمنظمة ، وبهيئتنا نحن المسؤولين عن حفظ السلم والامن الدوليين .

لقد ناقشنا بأسباب ، في هذه الجمعية وفي غيرها ، فاعلية الامم المتحدة والحاجة الى اجراء الاصلاحات . ولكن ما هي الفاعلية في نهاية الامر ؟ هل تقاس الفاعلية فقط بمستويات الميزانية والاختصاصات الادارية ؟ أليست المعايير النهائية للفاعلية هي قدرة هذه المنظمة على أن تعالج بفعالية القضايا المطروحة عليها ؟ إن أجل مهمة فيما يتعلق بناميبيا هي أن يضمن مجلس الامن وأعضاؤه أن قراراته تنفذ في نهاية المطاف .

فلنتأمل لحظة أي رسالة نبعث بها الى شعب ناميبيا . هل نحن نقول لهم إن باستطاعتهم الاعتماد على مجلس الامن ليحقق لهم العدالة والانصاف ولحمايتهم من سادتهم المستعمرين ؟ لا ، فإن ما يرونه الآن هو شلل مجلس الامن لأن بعض أعضائه الدائمين يستخدمون حق النقض .

وفي الوقت ذاته ، يتحمل شعب ناميبيا ذاته العبء الرئيسي للكفاح في سبيل حرية ناميبيا واستقلالها . ومن ثم ، فمن الضروري أن يكشف المجتمع الدولي من دعمه

الحقيقي لشعب ناميبيا . إن حكومتي تهيب بجميع أعضاء الأمم المتحدة أن يسهموا ، إن كانوا يفعلون ، وان كانوا يسهمون فإن يزيدوا اسهامهم في مختلف صناديق الامم المتحدة وأنشطتها المعدة لشعب ناميبيا .

ولقد زادت السويد من جانبها دوما من مساعداتها الانسانية لشعب ناميبيا ، وهي من بين المساهمين الرئيسيين في الصناديق والانشطة التي ذكرتها الآن . وفي هذا السياق ، تود حكومتي أن تشدد بصفة خاصة على ضرورة تقديم الدعم المتزايد للمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) . وقد دأبت السويد على تقديم المساعدات الانسانية لسوابو منذ عام ١٩٧٠ . وفي السنة المالية الحالية ، تجاوزت مساهماتنا في مختلف مشروعات الصحة والاذنية والنقل والاعلام مبلغ عشرة ملايين دولار .

وختاما ، أود أن أكرر فقط أنه يجب القضاء تماما على آخر بقايا الاستعمار في افريقيا . ولا ينبغي أن ينتظر شعب ناميبيا أطول من ذلك من أجل نيل حريته وامتقائه . وتقع على المجتمع الدولي مسؤولية مباشرة وفريدة يجب الوفاء بها . كما ينبغي ، في نهاية الامر ، أن يحاول المجتمع الدولي أن يكون على مستوى توقعات شعب ناميبيا ويقدم اسهامه الحاسم للانتهاء من قضية من أخطر وأقدم القضايا التي أدرجت على جدول أعمال الأمم المتحدة .

السيد مويبا بالنسيا (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : ان

انهاء الاستعمار هو أحد الانجازات العظيمة للأمم المتحدة . وقد كان الميثاق نصا وروحا هو الخلفية التي على أساسها نجحت بلدان كثيرة في نيل استقلالها وأصبحت من الاعضاء كاملة العضوية في المجتمع الدولي .

إن اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة يمثل دعامة من أقيم دعائم الأمم المتحدة في كفاحها من أجل الحقوق الجوهرية للإنسان . ورغم ذلك ، مازالت بعض الشعوب تتعرض ، عشية القرن الحادي والعشرين ، للسيطرة الاستعمارية ، وشعوب أخرى تخضع لنظم الاستعمار الجديد بأشكاله المختلفة . ومن ثم ، فما زال انهاء الاستعمار مهمة غير كاملة تتطلب من المجتمع الدولي أن يبذل قمارى جهده .

ومسألة ناميبيا هي أوضح مثال على ذلك . وكمستعمرة المانية في الفترة من ١٨٨٤ الى ١٩١٨ ، حيث كانت تعرف آنئذ بافريقيا الجنوبية الغربية ، عانت ناميبيا في ظل نظام وحشي أباد ثلثي سكانها الاصليين . وفي الفترة من عام ١٩١٩ الى عام ١٩٤٥ ، أصبحت ناميبيا اقليما خاضعا لوصاية اتحاد جنوب افريقيا عن طريق انتداب عصبة الأمم . وقد قامت الأمم المتحدة بمد هذه الوصاية من عام ١٩٤٦ الى عام ١٩٦٧ .

وعلاوة على ذلك ، لم تغف حكومة جنوب افريقيا بالمهمة التي أوكلت اليها ؛ بل حاولت استيعاب ذلك الاقليم . واذا كان هناك ما يميّز حكومة جنوب افريقيا دوما فهو تجاهلها للشرعية الدولية ورفضها الامتثال لقرارات الأمم المتحدة .

ولم تتنصل الأمم المتحدة من مسؤوليتها في هذه الحالة . وقد قررت الجمعية العامة في قرارها ٢١٤٥ (د - ٢١) المؤرخ في ٢٧ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٦٦ ، أن تنتهي وصاية جنوب افريقيا على ناميبيا ، وأنشأت في العام التالي مجلس الأمم المتحدة لناميبيا في قرارها ٢٢٤٨ (د١ - ٥) . وقد أوكل الى تلك الهيئة ادارة الاقليم حتى نيل الاستقلال ، ومنّ القوانين حتى انشاء جمعية تشريعية ، واتخاذ جميع التدابير المناسبة لانشاء جمعية دستورية ، ووضع دستور لشعب ناميبيا ، واعتماد كل التدابير اللازمة لضمان احترام القانون والنظام في الاقليم ، ونقل كل السلطات الى الشعب الناميبى عند اعلان الاستقلال .

لقد انقضى ٢١ عاما منذ أن اضلعت الأمم المتحدة بمسؤولية مباشرة على اقليم ناميبيا ، ولم ير شعبها بعد تحقيق أسنى تطلعاته : تحقيق الاستقلال . إن الانتهاك الصارخ لإرادة شعب ناميبيا من جانب جنوب افريقيا ، والاستهانة الواحة بقرارات منظماتنا ، يحولان دون تحقيق الاستقلال لناميبيا . إن بريتوريا لم تقف عند حد استرعاء انتباه المجتمع الدولي اليها عن طريق نظام الفصل العنصري المشين الذي تطبّقه في جميع أنحاء جنوب افريقيا ، ولكنها نقلت نظام الفصل العنصري الكريه المطبق في بلدها الى ناميبيا ، الاقليم الذي تختله بمورة غير قانونية مثلما أعلنت محكمة العدل الدولية في عام ١٩٧١ . وبالتالي ، فإن جنوب افريقيا تحرم ذلك الشعب من ممارسة حقه الثابت في حرية تقرير مصيره .

إن منظمتنا لم تكتف بشجب جنوب افريقيا بالاجماع ، لاحتلالها لخير الشرعي لذلك الاقليم ولغرضها نظام الفصل العنصري ، لكنها بالإضافة الى ذلك شجعت على وضع مجموعة من القواعد واعتماد عدة قرارات ، تشمل القرار ٣٨٥ (١٩٧٦) والقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) الذي يتضمن خطة للاستقلال الغوري لناميبيا ويقدم التسوية السلمية الوحيدة المقبولة دوليا لمسألة ناميبيا .

وتود المكسيك أن تسجل رسميا تأييدها القوي لمجلس الامم المتحدة لناميبيا ، ونعرب في هذه الجمعية عن تصميمنا الذي لا يتزعزع على مواصلة الإسهام في أعمال هذا المجلس . ومنذ تولي المجلس المسؤولية المباشرة عن ذلك الاقليم في عام ١٩٦٧ ، لم يتوقف عن العمل وبذل كل ما لديه من جهد ، في حدود سلطته ، للوفاء بالولاية التي كلفته بها الجمعية العامة .

بيد أنه على الرغم من هذه المنجزات الهامة والجهود التي بذلتها غالبية الدول الاعضاء في منظمتنا ، لم تحصل ناميبيا بعد على استقلالها . إن ناميبيا لم تحرم فقط من حرية ممارسة حقها في تقرير المصير ، لكنها أيضا وقعت ضحية لأكثر أنواع القهر ظلما من خلال العدوان العسكري الذي شنته جنوب افريقيا وعن طريق فرض نظام الفصل العنصري الشائن بكل ما ترتب عليه من آثار اجتماعية ، وعن طريق الاستغلال الجشع لمواردها الطبيعية الكبيرة بالتواطؤ مع الأنشطة المتمثلة بالعديد من المصالح الاقتصادية الاجنبية .

ولذلك أدانت الجمعية العامة الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية لناميبيا ، وأيدت المكسيك هذه الإدانة . وسجلت الجمعية نداءاتها المتكررة بوضع حد لتلك الأنشطة . ونرحب بإقدام مجلس ناميبيا على اتخاذ اجراءات قانونية أمام المحاكم الداخلية للدول التي تشارك شركاتها أو يشارك مواطنوها في استغلال أو نقل أو تجهيز أو شراء الموارد الطبيعية الناميبية ، وقد أيدت الجمعية العامة هذا التصرف .

كذلك تسمى الامم المتحدة جاهدة لتأمين سلامة أراضي ناميبيا ، لان جنوب افريقيا تبذل جهودا متواصلة لضم اراض ناميبية مثل خليج والفن والجزر التي تقع

بالقرب من الساحل الناميبي ، وهي محاولات تعتبرها المكسيك غير شرعية على الاطلاق . ولهذا السبب ، فإننا نعلق أهمية خاصة على قرار مجلس ناميبيا بشأن الاعلان رسميا عن تحديد منطقة اقتصادية خالصة تمتد ٢٠٠ ميل بحري من الساحل ، وعلى نص القرار على أنه ينبغي الموافقة على أي تدبير يتعلق بهذه المسألة بالتشاور مع المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) .

وتكرر المكسيك ، بالطبع ، تأييدها القوي للمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، بوصفها الممثل الحقيقي الوحيد للشعب الناميبي ، وننضم الى النداء الخاص بإمداد هذه المنظمة بالمساعدة على نحو أكبر وأكثر تنوعا ، كرمز للتضامن الدولي والاعتراف بقيادة هذه المنظمة والتضحيات التي قدمتها لتحقيق استقلال ناميبيا .

إن الحالة في الجنوب الافريقي تتردى يوما بعد يوم . والمحاولات التي تبذلها جنوب افريقيا لإدامة سياستها العنصرية والتوسع في سيطرتها الاستعمارية ومواصلة استقلالها ، الذي لا يتوقف ، لموارد المنطقة ، أمور تدعو الى القلق والجزع البالغين . إن نظام بريتوريا يضاف ، يوما بعد يوم ، أنشطته العسكرية لاضد ناميبيا فقط وإنما أيضا ضد دول خط المواجهة ، ومن ثم فالرأي العام العالمي يحث المجتمع الدولي ، على نحو متزايد ، على أن يتخذ إجراء متضافرا لإجبار جنوب افريقيا على تغيير سياستها .

وقد أدانت الجمعية العامة بشدة نظام جنوب افريقيا لاستخدامه الاراضي الناميبية كقاعدة لشن الاعمال المسلحة وتشجيع الاعمال التخريبية التي تنطوي على زعزعة الاستقرار والعدوان ضد الدول المجاورة المستقلة . وتدين المكسيك بكل قوة إنتهاك جنوب افريقيا للسافر لمعايير ومبادئ القانون الدولي وهو أمر يُعرض السلم والامن الدوليين للخطر بالاضافة الى أنه يزيد التوتر في المنطقة .

إن المكسيك ترفض الجهود المتواصلة التي تبذل لتحويل الانتباه عن المشكلة الحقيقية لمسألة ناميبيا وتشويه طبيعة هذه المسألة . وهذا هو الحال بالنسبة للربط

المزعوم بين استقلال ناميبيا وانسحاب القوات الكوبية من أنغولا . فنحن نعترض على تلك المحاولة ونسجل ، مع القلق ، أن تطبيق قرارات هذه الجمعية وقرارات مجلس الأمن ما زال مؤجلا . ولا ينبغي أن نسمح بالاحتجاج بالمواجهة بين الشرق والغرب ، كذريعة تؤجل بسببها بعد الآن ممارسة الشعب الناميبى لحقوقه غير القابلة للتصرف .

إن جنوب افريقيا تستحق إدانة قاطعة من المجتمع الدولي . ولقد وضعت الأمم المتحدة ، بطريقة لا لبس فيها ، الإطار الضروري الذي يمكن ناميبيا من العيش في ظل الاستقلال . وينبغي تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) دون مزيد من الإبطاء أو ربط هذا التنفيذ بشروط مسبقة . ولهذا السبب ، فإننا نشدد أيضا على ضرورة فرض جزاءات شاملة وملزمة ضد جنوب افريقيا بمقتضى الفصل السابع من الميثاق بوصفها الوسيلة الوحيدة لإنفاذ قرارات الأمم المتحدة .

ويجب أن يطلع أعضاء مجلس الأمن بمسؤولياتهم وأن يمكنوا المنظمة من اتخاذ إجراء متضافر يكفل لناميبيا استقلالها الفوري . ولقد شجعنا اعتماد قرار مجلس الأمن ٦٠١ (١٩٨٧) مؤخرا ، وهو القرار الذي يكلف الأمين العام بواجبات هامة تستهدف البحث عن تسوية نهائية . إن حكومة المكسيك تؤيد ذلك القرار وتعلن عن استعدادها للإسهام في تنفيذه .

إن الحالة في ناميبيا هي إهانة لحضارتنا . وطالما أننا لا نضع حدا للحالة غير الشرعية السائدة في ذلك الاقليم ، فإنه لن يتم الوفاء بمقاصد الأمم المتحدة . ومن ثم تتضح أهمية الجهود التي نبذلها .

ولقد ساعد نضال ناميبيا من أجل الحصول على استقلالها في تعبئة قطاعات واسعة من المجتمع الدولي . وكسبت افريقيا تضامن دول كثيرة ، نامية ومتقدمة ، ذات ايدولوجيات ونظم اجتماعية مختلفة . ولا يمكن أن ننسى ، أن النضال من أجل التحرر من الاستعمار لا يقبل التجزئة وليس انتقائيا ولا يتوقف على المصالح المحددة للسدول القائمة على الادارة . ومن ثم فالحالة السائدة في الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي الواقعة في مناطق أخرى تستحق تضامنا مماثلا للتضامن الذي تلقاه ناميبيا .

في يوم من الايام ، نأمل ألا يكون بعيدا جدا ، سوف نرحب بدخول ناميبيا
المجتمع الدولي كعضو مستقل متحرر من القهر الاستعماري والتمييز العنصري . ولكن
لبلوغ تلك اللحظة السعيدة وللاحتفال بحصول الشعب الناميبى على حقه التام في تقرير
مصيره ، يجب علينا نحن ، في الأمم المتحدة ، أن نناضل نضالا مضنيا لضمان احترام
مبادئ وقواعد القانون الدولي وميثاق سان فرانسيسكو وضمان تنفيذ القرارات التي لم
يتم تنفيذها بعد ، بالتدليل عمليا على تميمننا السياسي تدليلا لم يعد في وسعنا أن
نرجئه أكثر من ذلك .

السيد خان (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ترد مسألة ناميبيا على جدول أعمالنا ، السنة تلو الاخرى ، منذ الدورة الاولى للجمعية العامة في عام ١٩٤٦ . وقد نوقشت أيضا في الدورات الاستثنائية الخامسة والتاسعة والرابعة عشرة ، وفي الدورة الاستثنائية الطارئة الثامنة ، وجميعها كرست لهذه المسألة الهامة دون ما عداها . والقي من فوق هذا المنبر بخطب كثيرة بشأن مسألة ناميبيا ربما تفوق في عددها ما أدلي به فيما يتعلق بأي بند آخر من بنود جدول أعمال جمعيتنا التي اتخذت خطوات جريئة وتحملت مسؤوليات فريدة وأصدرت وكررت نداءها الحاسم الداعي الى تحقيق الاستقلال الفوري لناميبيا تعبيرا عن ارادة الاغلبية الساحقة من المجتمع الدولي . وقد ترددت أصداء تلك النداءات في مؤتمرات قمة منظمة الوحدة الافريقية وحركة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الاسلامي ، وجميعها أعلن بوضوح لا لبس فيه موقفه القوي المؤيد لاستقلال ناميبيا فورا .

وعلى ذلك ، فقد تجاوزنا مرحلة المشاورات وتبادل الآراء والبحث عن نصوص وميغ مقبولة . وعلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والاربعين أن تؤكد مجددا التزامها وتعيد تكريس طاقتها الهائلة لتحقيق الاستقلال الفوري لناميبيا ولتعيد ، بهذه الروح الجماعية ، تقييم الابعاد المتعاطمة لازمة تخيم على منطقة الجنوب الافريقي الفرعية بغية اتخاذ ما قد يقتضيه الأمر من اجراءات تكفل لنا سرعة بلوغ هدفنا المشترك والمعلن .

منذ بداية هذا العام ، ونحن نشهد في بريتوريا العنصرية شرذمة ضئيلة مذعورة ، خرجت من روح هذا البلد ترفض كمخلوق محاصر ، معتمدة في ذلك على أشد طوائف البيض عنصرية ، وتشن حملة قمع مكثفة في محاولة يائسة لإطالة اللحظات المتبقية من عمرها . إن ما تعمد اليه من أعمال التنكيل وما تخلفه من موت ودمار هو صفحة أخرى بشعة في هذه المأساة المستمرة . فما زال اقليم ناميبيا يرزح تحت وطأة الاحتلال غير الشرعي الذي تمارسه جنوب افريقيا مستخدمة في ذلك ما يربو على ١٠٠ ٠٠٠ من قواتها وشركائها الذين ينشرون الرعب بين السكان المحليين السود ويعاملونهم بوحشية تحت

ستار قوانين الطوارئ المفروضة منذ ١٥ عاما . واصبح الاطفال الابرياء وأعضاء النقابات العمالية أهدافا خاصة لموجة القمع هذه التي ترتكب فيها ضد الشعب أبشع الجرائم . وفي الوقت نفسه تستنزف ثروة ناميبيا بلا رحمة بما يعود بالنفع عكسي المصالح الاقتصادية الأجنبية وتستغل أراضي ذلك الاقليم كقاعدة انطلاق لآعمال التخريب والعدوان وزعزعة الاستقرار ضد الدول المجاورة ذات السيادة .

وإننا لنقف مشدوهين غير مصدقين أن الإنسان يمكن أن يتجرد من الإنسانية السى هذا الحد حيال أخيه الإنسان ، كما أننا نقف مطأطئي الرأس أمام هذه المأساة البشرية المفجعة التي تعتمر أغلبية السكان في ناميبيا وجنوب افريقيا . إن المجتمع الدولي يجب أن ينهض بمسؤوليته ويغي دون مزيد من التواني بواجبه تجاه هذا الشعب المعذب وأرضه المنتهكة . ويجب سد حلقة العنف المفرغة التي لا تجلب سوى المزيد من العنف والتي دفعت المنطقة الى حافة الهاوية ، ولا بد من عكس هذا المسار قبل أن تطفئ الأحداث في تلك المنطقة على الجهود الرامية الى تحقيق التغيير السلمي .

إن مسألة ناميبيا ليست إلا إحدى قضايا إنهاء الاستعمار من خلال ممارسة شعب هذا الاقليم لحقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير طبقا لروح القرار ١٥١٤ (د - ٢٥) الصادر في عام ١٩٦٠ . والسبيل الى ذلك هو تنفيذ قراري مجلس الامن ٢٨٥ (١٩٧٦) و ٤٢٥ (١٩٧٨) ويتضمن الأخير خطة الامم المتحدة من أجل استقلال ناميبيا التي أقرتها صراحة جميع الأطراف المعنية مباشرة ، بما فيها بريتوريا والتي صادقت عليها الجمعية العامة مرارا باعتبارها الأساس القانوني الوحيد المقبول دوليا الذي ينبغي أن ينبني عليه استقلال ناميبيا .

وفي كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٢ ، قام الأمين العام بإبلاغ مجلس الامن لأول مرة بأن جميع القضايا المتعلقة بتمتة بتنفيذ خطة الامم المتحدة قد تمت تسويتها وأن تعنت جنوب افريقيا هو وحده الذي يحول دون استقلال ناميبيا . وبعد أربع سنوات من ذلك التاريخ ، وبعد انقضاء قرابة عقد من الزمان على وضع الخطة سالفة الذكر ما زال الأمين العام يجد نفسه مضطرا ، كما يبين من تقريره (S/19234 ، الفقرة ٢٥) ، الى أن

يقول مرة أخرى إن المحاولات المتتالية المبذولة لإتمام ترتيبات إقامة فريق الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في فترة الانتقال في ناميبيا بغية تنفيذ خطة الأمم المتحدة قد تعرقلت بسبب إصرار جنوب افريقيا على الشرط المسبق الذي يطالب بالربط . وقد أعلن الأمين العام رفضه الكامل لهذا الشرط (الوثيقة S/18767 المؤرخة في ٢١ اذار/ مارس ١٩٨٧) واقترح في تقريره الأخير المؤرخ في ٢٧ تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٨٧ السبيل المؤدي الى الهدف حيث يقول :

"إذا أعيد النظر في مسألة ناميبيا بواقعية واهتمام مخلص برفسائه سكان الاقليم ، فينبغي أن يكون من الممكن فتح المجال لتنفيذ خطة الأمم المتحدة" . (S/19234 ، الفقرة ٢٥)

ويجب علينا أيضا أن نتنبه الى ما قاله الأمين العام من أن تحقيق هذا الهدف يستدعي العمل المتضافر من جانب المجتمع الدولي .

إن خلاصة مناقشتنا ، التي هي مؤشر على ارادة المجتمع الدولي ، تبعث على الاعتقاد بأن السنة الحالية ستكون نقطة تحول في مسيرة الشعب الناميبى الطويلة والمضنية صوب الحرية والاستقلال . ويبدو أن السكون الذي استمر اعدادا طويلا تبدد تحت وطأة النزوع القوي الى العمل وقد تحركت قوى التغيير مرة أخرى . ويشير برنامج العمل المعتمد في ايار/مايو الماضي في لواندا الى توافر امكانات وآفاق جديدة لتحويل الافكار الى اجراءات ملموسة يتخذها المجتمع الدولي تحقيقا لاستقلال ناميبيا .

والبيان الختامي الذي اعتمده مجلس ناميبيا في ٢ تشرين الاول/ اكتوبر من هذا العام في أول اجتماع يعقده على المستوى الوزاري منذ انشائه قبل عشرين عاما ، مفعم بتلك الروح ، وقد سار بالدعوة الى العمل خطوة كبيرة الى الامام . فالمجلس يرجو في بيانه من الجمعية العامة أن تقوم في دورتها الثالثة والاربعين ، وتمشيا على المادتين ١٠ و ١٢ من الميثاق ، بحث الدول الاعضاء في الامم المتحدة على البسء بتطبيق اجراءات الانفاذ ، المتوخاة في الفصل السابع من الميثاق ، ضد نظام جنوب افريقيا وذلك في حالة عدم تمكن مجلس الامن من تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) قبل

٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ (A/42/631 ، الفقرة ٢٠) . وقد دعت باكستان ، لسنوات ، السي تحديد موعد مبكر ونهائي لاستقلال ناميبيا وأبرزت ضرورة اتخاذ خطوات فعالة لإرغام بريتوريا على الامتثال .

ومما لا جدال فيه أن مجلس الأمن ، بوصفه العين الساهرة على السلم والاستقرار الدوليين ، يظلم بمسؤولية أدبية وسياسية خاصة فيما يتعلق باستئصال سبب التوتر في المنطقة من جذوره وبناء صرح السلم الدائم عملا بحكم المجتمع الدولي . وعندما اتخذ مجلس الأمن قراره ٦٠١ (١٩٨٧) المؤرخ في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر دون أي معارضة ، فإنه أكد بذلك مجددا ادراكه لتلك المسؤولية واعتزامه استئناف الدور القيادي المنوط به في اقامة الشرعية في ناميبيا .

وهذا القرار متوازن وغير قابل للجدل وتكمن قوته فيما يوفره من توجيه للأمين العام وما يسنده اليه من مهمة العمل على تنفيذ قرارات المجلس التي لم تلق بعد أي التفات . ويأذن للأمين العام أن يتخذ ترتيبات لوقف اطلاق النار بين جنوب افريقيا وسواجو ، الأمر الذي أعلنت سواجو - بما عهدناه فيها من سلوك ايجابي وبناء - استعدادها للاستجابة له ، كي يتسنى اتخاذ الخطوات العملية اللازمة لاقامة فريق الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في فترة الانتقال . وأملنا أن تكون العملية المزمع تحريكها بموجب الفقرتين ٥ و ٧ سريعة ومثمرة ، نظرا لأنه أصبح بمقدور الأمين العام وقد جددت ولايته أن يبذل جهوده بأسلوب أكثر توجها صوب إحراز نتائج .

ويود وفد بلدي أن يفتتم هذه الفرصة ليعرب عن تقديره العميق للالتزام الأمين العام واهتمامه بقضية استقلال ناميبيا ، ويشجع ويعترف بالجهود الدؤوبة والمتواصلة التي يبذلها الأمين العام دائما ولا يزال يبذلها لتحقيق الحرية لناميبيا ، في مواجهة التحدي العنيد المناهض لكل منطق .

ومنذ أسبوع فقط ، أعرب بلدي مرة أخرى عن تضامنه المستمر مع شعب ناميبيا وحركة تحريره ، المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) . وقبل ذلك بخمسة عشر يوما ، أعربنا عن تضامننا مع السجناء السياسيين الذين ألقى بهم دون عون قانوني في غياهب سجون الفصل العنصري في بريتوريا ، وان رئيس وزراء باكستان ، السيد محمد خان جونيجو ذكر - بين جملة أمور - في رسائل تتعلق بهذه المناسبات ما يلي :

"من الطبيعي بالنسبة لباكستان التي نشأت نتيجة لممارسة شعبها لحق تقرير المصير أن تؤيد الكفاح البطولي للشعب النامبي من أجل تقرير المصير والاستقلال الوطني"

...

"... وفي هذا المنعطف الحاسم في تاريخ الجنوب الافريقي ، من الواجب الادبي والسياسي لكل أولئك الذين يحترمون كرامة وحرية الانسان ان يقدموا دعما فعالا للنضال ضد الفصل العنصري الذي يخوضه شعب جنوب افريقيا ..."

...

"... ان العدالة والمساواة والكرامة الانسانية سوف تنتصر في

النهاية ..."

وفي الختام . نحى النضال الباسل الذي يخوضه شعب ناميبيا الشقيقت والادارة الدينامية التي تقدمها (سوابو) ، الممثل الشرعي والوحيد للشعب النامبي . ويفخر وفد بلدي باعتباره عضوا في مجلس ناميبيا بالاعراب عن تضامننا وتأييدنا وإسهامنا في سبيل القضية النبيلة لتحقيق حرية ناميبيا .

السيد أوت (الجمهورية الديمقراطية الألمانية) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : ان مسألة ناميبيا تولى بحق أكبر اهتمام من قبل الامم المتحدة . وقامت الجمعية العامة وكذلك مجلس الامن ومجلس ناميبيا ولجنة الاربعة والعشرين وغيرها من الهيئات ، بمبادرات عديدة ، ترمي كلها الى إنهاء القمع الاستعماري للشعب الناميبى . وتقدر الجمهورية الديمقراطية الألمانية تمام التقدير هذه الأنشطة ، وسوف تؤيد دائما أولئك الذين يحذون تسوية عادلة ودائمة لمسألة ناميبيا .

وما من شك في أن شعب ناميبيا الباسل سوف يحقق يوما ما استقلاله ويمارس حقه في تقرير مصيره . وما من شك في أن ممثل ناميبيا الحرة سوف يتبوا يوما ما مكانه في الامم المتحدة . وخشية ان تصبح عبارة "يوما ما" هذه عبارة تنم عن المستقبل البعيد ، فاننا سنرفع صوتنا عاليا كلما تعرضت قضية ناميبيا ، وقضية التقدم والسلم للخطر . ان الحالة المتفجرة في الجنوب الافريقي ، التي نتجت عن سياسة نظام الفصل العنصرى ، يجب ألا نمر عليها مر الكرام . وهي تتطلب عملا حاسما وموحدا من جانب كافة الدول والشعوب . ونحن نعتبر انه لصالح الجميع ان نعى الى تسوية سياسية للصراعات في تلك المنطقة .

وهذا الموقف أساسى في السياسة الخارجية الاشتراكية ، حسبما تجدد التأكيد أيضا في البيان الصادر عن اجتماع وزراء خارجية الدول الاطراف في معاهدة وارسو ، الذي عقد في ٣٠ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٧ في براغ . وقد ورد فيه ان التسوية السلمية المبكرة للصراعات الاقليمية القائمة ومنع الصراعات الجديدة يعتبران شركا أساسيا مسبقا لكفالة أمن الشعوب .

وفي المناقشة التي دارت في الاسبوع الماضى في مجلس الامن ومناقشة بند "مسألة ناميبيا" التي جرت هنا في الجمعية حتى الآن ، توضح انه من الضروري التوصل الى تنفيذ عاجل لخطة الامم المتحدة لاستقلال ناميبيا ، اذا كنا نود أن نتلافى العواقب الاخطر بكثير التي يمكن أن تنجم عن عدم حل المشكلة .

ان الظروف التي أدت الى إنهاء ولاية جنوب افريقيا على الاقليم منذ عشرين سنة لم تتم إزالتها بعد ، وان المجتمع الدولي ، كما كان الحال من قبل ، يواجه التحدي

التمثل في الاحتلال الاستعماري لذلك البلد من جانب جنوب افريقيا وفي قمع الشعب الناميبي ، بما في ذلك الغرض القهري لقوانين الفصل العنصري ، ونهب الموارد البشرية والطبيعية على يد الدولة الاستعمارية والشركات عبر الوطنية في ناميبيا . وان جنوب افريقيا تستغل اقليم ناميبيا كنقطة انطلاق لمواصلة الاعمال العدوانية ضد جمهورية انغولا الشعبية والدول الاخرى المجاورة ذات السيادة .

على هذا النحو يهدد نظام بريتوريا السلم والامن الدوليين تهديدا خطيرا . ومن الواضح فضلا عن ذلك ان جميع اولئك الذين يقومون بدور اقتصادي نشط في ناميبيا يصبحون متواطئين في هذه الجرائم . وان الامم المتحدة ، باصدارها المرسوم رقم ١ وغيره من الوثائق ، قد اعتمدت قرارات واضحة لصالح شعب ناميبيا . ونحن نرفض بقوة كل الانشطة التي تنتهك مقررات الامم المتحدة ذات الصلة ، ولاسيما المرسوم رقم ١ .

وفيما يتعلق بهذه المواقف ، فان الجمهورية الديمقراطية الالمانية تقف الى جانب الغالبية الساحقة من الدول . ونحن نشارك معها أيضا في إدانة إصرار جنوب افريقيا واقرب حلفائها على سياسة "الربط" الشهيرة ، ونطالب بالتنفيذ الفوري لمقررات الامم المتحدة بشأن ناميبيا ، ولاسيما القرارين ٢٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣٥ (١٩٧٨) ، دون أية شروط مسبقة . وبهذا المفهوم ، ترحب الجمهورية الديمقراطية الالمانية بقرار مجلس الامن ٦٠١ (١٩٨٧) بوصفه وسيلة يمكن استخدامها للشروع في عملية حل مشكلية ناميبيا في إطار الامم المتحدة . وما يقتضيه الامر الآن هو أن يبدي الاعضاء الدائمون الغربيون في مجلس الامن استعدادهم أخيرا لاتخاذ إجراء ملائم اذا استمرت بريتوريا في رفضها التعاون في تنفيذ خطة الامم المتحدة .

والذي يدور في أذهاننا هو فرض جزاءات الزامية شاملة على جنوب افريقيا بموجب الفصل السابع من الميثاق . وليس هناك سبب يدعو الى تنحية هذا القرار . فسياسة العرقلة التي يتبعها العنصريون ، والتي ثبتت مرة أخرى في مناقشة مجلس الامن

في الأسبوع الماضي ، أمر لا يخفى على أحد . ولا يخفى على أحد أيضا أن هذا النظام يشكل تهديدا خطيرا ، لأنه قد يلجأ في يأسه إلى أي وسيلة يراها ملائمة للمساعدة على إطالة أمد وجوده واحتلاله غير الشرعي لناميبيا . وتعكس البيانات التي أقيمت القلق المتزايد إزاء حقيقة امتلاك جنوب افريقيا لقدرة التسلح النووي . وهناك اشارات إلى ذلك وردت أيضا في وثائق الأمم المتحدة ، مثل التقرير الأخير لمجلس الأمم المتحدة لناميبيا (A/42/24 (Part I) وعلى ضوء ذلك ، فإن أي تعاون عسكري مع بريتوريا يشيـر بالـغ الانزعاج .

ان الذكرى السنوية العاشرة لاتخاذ القرار ٤١٨ (١٩٧٧) الذي يفرض حظرا على الاسلحة ، تعد مناسبة نولي فيها اهتماما أكبر لذلك الجانب . ولا يمكن إغفال حقيقة ان بيانات بعض ممثلي الدول تنطوي على تناقض . فمن ناحية يعلنون استعدادهم لمساعدة شعب ناميبيا في نيل استقلاله الحقيقي ، ومن ناحية أخرى يدعمون ذلك النظام بفعالية للحفاظ على جهازه القومي العسكري .

اننا على وشك الاحتفال بالذكرى السنوية السبعين لثورة تشرين الاول/اكتوبر الاشتراكية المجيدة . لقد كانت تلك الثورة بداية عهد جديد في حياة البشر ، ومهدت الطريق أمام التحرر الوطني والاجتماعي للشعوب ، وأمام عالم متحرر من الحروب والاسلحة . وشعب ناميبيا سيضع قدميه حتما على هذا الدرب ، وسنقف الى جانبه بكل حزم في تلك العملية .

وقد قمنا طوال سنوات عديدة بتقديم مساعدات متعددة وواسعة النطاق الى المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية والى الشعب الناميبى الذي يمثله . وهي تتعلق بمفحة خاصة بتقديم المساعدة الانسانية للاجئين الناميبيين ، والعلاج الطبي للجرحى من المناضلين في سبيل التحرر ، والتدريب المهني وتأهيل طلاب الكليات والجامعات للكوادر المختلفة ، وغير ذلك الكثير .

والجمهورية الديمقراطية الالمانية تنادى بتعزيز الجهود التي يبذلها مجلس ناميبيا وغيره من هيئات الأمم المتحدة لتعبئة الرأي العام العالمي ضد نظام الفصل العنصري . وبعد عشرين سنة من وجود مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، نود أن نعرب عن عميق تقديرنا للأنشطة العريضة التي تضطلع بها تلك الهيئة لصالح الشعب الناميبى . وقد آن الاوان منذ وقت بعيد لان يتولى المجلس مهمته الصحيحة ، وهي ادارة اقليم ناميبيا وتمهيد الطريق لاستقلاله .

والجمهورية الديمقراطية الالمانية على أهبة الاستعداد لبذل كل جهد مع القوى المحبة للسلم في شتى أنحاء العالم ، لكفالة استقلال ناميبيا دون مزيد من الإبطاء أو التحفظ ، وتهيئة مناخ للأمن الدائم في الجنوب الافريقي .

السيد باغبيني أدويتو نزينفيا (زائير) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : ان وفدي يرحب باتخاذ مجلس الامن في ٢٠ تشرين الاول/اكتوبر الماضي لقراره ٦٠١ (١٩٨٧) بشأن ناميبيا ، الذي يستهدف تيسير تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) الذي يتضمن خطة استقلال ناميبيا . ان هذا الاتجاه الجديد الذي يتخذه مجلس الامن والذي تجسد في التصويت لصالح القرار ٦٠١ (١٩٨٧) بأغلبية ١٤ صوتا مع امتناع عضو واحد عن التصويت ، له مغزاه الكبير لاكثر من سبب . وينبغي للجمعية العامة ان تدرس هذا القرار بتعمق لتنفيذه بالكامل وعلى الفور .

والواقع ان مجلس الامن الذي أَلِفَ ، من خلال سوء استخدام حق النقض ، عرقلة القرارات التي تؤيد استقلال ناميبيا ، قد استجاب اخيرا لارادة المجتمع الدولي المتضافرة في ان يرى ناميبيا وقد اصبحت مستقلة وعضوا في منظمة الوحدة الافريقية وحركة عدم الانحياز ، وربما العضو ال ١٦٠ في منظمة الامم المتحدة .

ان مجلس الامن بتأكيدده ان جميع المسائل المتعلقة بالتملة بتنفيذ قراره ٤٣٥ (١٩٧٨) قد تم حسمها الآن ، يحدد المسؤولية القانونية المباشرة التي تتحملها الامم المتحدة فيما يتعلق بناميبيا وكذلك مسؤولية الدول الاعضاء في ان تقدم الى الامين العام وموظفيه كل ما يلزم من المساعدة العملية في تنفيذ هذا القرار .

ولاشك في ان العنصر الاساسي للقرار ٦٠١ (١٩٨٧) هو المقرر الوارد في الفقرة ٥ من المنطوق الذي يأذن للامين العام للامم المتحدة بالشروع في الترتيب لوقف إطلاق النار بين جنوب افريقيا والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية كي يمكن اتخاذ الخطوات الادارية وغيرها من الخطوات العملية اللازمة لوزع فريق الامم المتحدة لتقديم المساعدة في فترة الانتقال .

وقد أعلنت سوابو من جانبها استعدادها للتوقيع على اتفاق لوقف إطلاق النار مع جنوب افريقيا ، واحترام ذلك الاتفاق ، لتمهيد الطريق امام تطبيق قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

وقد أعلن نظام الاقلية العنصرية في جنوب افريقيا ، من خلال ممثله في مجلس الامن في ٢٩ تشرين الاول/اكتوبر الماضي ، أن حكومته ليست في حالة حرب مع أي طرف في افريقيا الجنوبية الغربية ، وأنه لحظة أن تتوقف سوابج عن أعمال العنف التي ترتكبها ضد الاقليم لن يكون بحاجة الى اتخاذ أي اجراء ضدها . هل يعني هذا الكلام الغامض الذي ذكره ممثل جنوب افريقيا ان ذلك النظام يقبل فكرة وقف اطلاق النار المطروحة في القرار ؟

ان ممثل نظام الاقلية العنصرية في جنوب افريقيا ، اذ يؤكد ان العقبة الوحيدة التي تحول دون تطبيق القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) رفض أنغولا اتخاذ موقف جاد إزاء الخطر الذي يهدد أمن المنطقة بسبب وجود افراد عسكريين من كوبا والاتحاد السوفياتي على أراضيها ، يخلص الى أن الشروط المنصوص عليها في القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) لا يمكن توافرها مع وجود قوات من خارج القارة في انغولا .

وفي هذا الصدد ، ينبغي ان نتذكر - وأن نذكر أيضا نظام الاقلية العنصرية في جنوب افريقيا - ان أقل ما يقال عن كل هذه التكتيكات التسوية هو أنها مراوغات وذرائع واهية لتفادي ومنع تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) .

منذ ما يقرب من ٢١ عاما أنهى انتداب جنوب افريقيا على ناميبيا ، وقررت الأمم المتحدة في تلك المناسبة ان تتولى هي نفسها ادارة الاقليم الى حين استقلاله . ووفقا لروح القرار ١٣١٤ (د - ١٥) ، فان الجمعية العامة للأمم المتحدة ، بتأكيدا مرة أخرى على أن أحكام ذلك القرار تنطبق انطباقا تاما على شعب اقليم افريقيا الجنوبية الغربية الواقع تحت الانتداب ، اعترفت في القرار ٢١٤٥ (د - ٢١) المؤرخ في ٢٧ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٦٦ بحق ذلك الاقليم في تقرير المصير والحريّة والاستقلال بموجب ميثاق الأمم المتحدة .

(السيد بالمجيبني أودييتو
نزينغيا ، زائير)

وفي القرار ٢١٤٥ (د - ٢١) ذاته ، أعلنت الجمعية العامة ان جنوب افريقيا قد أخفقت في الوفاء بالتزاماتها فيما يتعلق بإدارة الاقليم تحت الانتداب وقررت انهاء الولاية التي كان قد عهد بها الى التاج البريطاني على أن تمارسها بالنيابة عنه حكومة جنوب افريقيا ، كما قررت أنه لم يعد لجنوب افريقيا أي حق في إدارة الاقليم ، الذي أنيطت المسؤولية المباشرة عنه بالأمم المتحدة . وقد أنشئت لهذا الغرض اللجنة المختصة المعنية بافريقيا الجنوبية الغربية ، والمسند اليها مهمة تقديم التوصيات بشأن الترتيبات العملية لإدارة الاقليم .

وحتى قبل انشاء مجلس الامم المتحدة لناميبيا ، أقامت حكومة الاقلية العنصرية في جنوب افريقيا نظامها البغيض للفصل العنصري في ناميبيا في مجالات التعليم ، وحياسة الأراضي ، والمحة ، والاسكان ، والتشريعات القمعية ، وانتهاك حقوق الانسان ، والاستغلال الفاضح للشعب للموارد الطبيعية والبشرية للاقليم .

وعندما يذكر ممثل جنوب افريقيا في مجلس الأمن أن دافعي الضرائب في جنوب افريقيا قد قدموا تضحيات كبيرة من أجل المساهمة بسخاء في تنمية وإدارة الهياكل الأساسية في ناميبيا ، فإننا ينبغي أن نوضح له ان الشعب النامبي يتطلع في المقام الأول الى الحفاظ على كرامته ونيل حريته واستقلاله ، مفضلا في ذلك على الاعتماد على سحاء هذا النظام الموصوم بالتمييز العنصري .

وينبغي لنظام الاقلية العنصري في جنوب افريقيا أن يستوحي الافكار من البيان الذي أدلى به رجل دولة افريقي عظيم في الدورة الثانية والاربعين ، حيث قال : "لو كان لكل انسان حق اختيار لون بشرته قبل الولادة ، فلعله كان يختار اللون الاسود" . ويؤكد هذا القول المأثور - اذا كانت هناك حاجة الى التأكيد - صحة قرار الجمعية العامة باعتبار الفصل العنصري جريمة ضد الانسانية ، لأن البشر مخلوقات ، وما من أحد يستطيع أن يدعي لنفسه أي تفوق على أي كائن بشري آخر على أساس لون جلده وحده . ومن الجدير بالذكر ان ناميبيا تمتلك ثروات معدنية وزراعية طائلة ولا تحتاج الى سحاء نظام الاقلية العنصري في جنوب افريقيا .

(السيد باغبيني أودييتو
نزيفيا ، زائير)

إننا نقترح من الذكرى العاشرة لاعتماد القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) الذي يتضمن أحكاماً باقاة انتخابات ديمقراطية حرة ونزيهة . وواجب الجمعية العامة الآن أن تشجع الأمين العام وتتيح له الموارد اللازمة لتشكيل فريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال . ولتستخدم تلك البلدان التي تقيم علاقات خاصة مع نظام الأقلية العنصري في جنوب أفريقيا نفوذها وتتدخل من أجل التعجيل بتشكيل فريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال ، الذي يهدف بصفة رئيسية إلى تحقيق الاستقلال الفوري لناميبيا دون أية شروط مسبقة أو ربط لا مبرر له .

ويعتقد وفد بلدي ان القرار ٦٠١ (١٩٨٧) يمثل نقطة انطلاق جيدة تتيح للأمم المتحدة أن تطلع بمسؤولياتها وتتولى ادارة ناميبيا ، وأن لا تدعن لارادة نظام الأقلية العنصري . ان مصداقية منظمنا وكذلك مصداقية الدول الاعضاء ال ١٥٨ فيها باستثناء جنوب افريقيا يقتضيان ذلك .

ولم يعد بوسع الاعضاء الدائمين في مجلس الامن ، الذين يتحملون مسؤولية خاصة عن صون السلم والامن الدوليين ، ابداء مزيد من التساهل ازاء تأخير تنفيذ خطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا تأخيرا لا حدود له من جانب نظام الأقلية العنصري في جنوب افريقيا .

وبعد حسم كل المسائل المتعلقة بالترتيبات الخاصة لتنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، وبعد ان عهد مجلس الامن بالولاية للأمين العام للبدء بتنفيذ ذلك القرار ، لا بد لمجلس الامن - اذا أبدى نظام الأقلية العنصري في جنوب افريقيا رفضه لهذه العملية أو وضع العراقيل أمامها - أن ينظر في فرض العقوبات على هذا النظام بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة . فاذا لم تبلغ الامور ذلك ، فان وفدي يعتقد أن من شأن القرار ٦٠١ (١٩٨٧) أن يمهّد الطريق أمام التسوية السلمية لمسألة ناميبيا .

السيد أحمد عرنوي (الجمهورية العربية السورية) : أشار اعلان منح

الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الوارد في القرار ١٥١٤ (د - ١٥) إلى تأكيد حق الشعوب في تقرير المصير والاستقلال ؛ وأكدت القرارات والمقررات الصادرة عن هذه

العربية السورية

الهيئة الموقرة حق الشعب الناميبي غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال داخل ناميبيا موحدة ، بما فيها خليج وولفيس وجزر بنغوين والجزر البحرية الاخرى ، وأيضا التأكيد على شرعية الكفاح التحرري الذي يخوضه شعب ناميبيا بقيادة سوابو الممثل الشرعي والوحيد . كما أكدت القرارات على تحمل الامم المتحدة المسؤولية المباشرة عن اقليم ناميبيا لحين نيله الاستقلال ، وكما جاء في القرار ٢١٤٥ (د - ٢١) لعام ١٩٦٦ الذي تضمن اعلان الجمعية العامة بعدم شرعية وجود جنوب افريقيا فسي الاقليم .

لقد تواتت الدورات العادية والاستثنائية للجمعية العامة ، ومجلس ناميبيا ، ولجنة ال ٢٤ ، والمؤتمرات الدولية ، والمنظمات الاقليمية ، وحركة دول عدم الانحياز على بحث المسألة الناميبية ، واتخذت قرارات واعلانات ومقررات وتوصيات ، وكلها تؤكد على عدم شرعية احتلال جنوب افريقيا لناميبيا وضرورة تحقيق الاستقلال الفوري للشعب الناميبي ، ودعوة مجلس الامن لفرض العقوبات الالزامية الشاملة على جنوب افريقيا لعدم امتثالها لقرار مجلس الامن رقم ٤٣٥ لعام ١٩٧٨ الذي تضمن خطة الامم المتحدة لاستقلال ناميبيا . وأخيرا ، أذان مجلس الامن بقراره رقم ٦٠١ جنوب افريقيا بشدة لتماديها في احتلالها غير المشروع لناميبيا ، ورفضها الامتثال لقرارات ومقررات مجلس الامن ، ولاسيما القرارين ٢٨٥ و ٤٣٥ .

ان حرب التحرير الوطنية التي يخوضها الشعب الناميبي بقيادة سوابو ما برحت تزداد اشتعالا . وقد زادت قوات الاحتلال في محاولتها الفاشلة لقمع النضال من أجل التحرير الوطني من لجوئها الى مجموعة متنوعة من التدابير القاسية التي تتضمن قتل المدنيين الابرياء بوحشية ، فضلا عن زيادة انتشار استخدام التعذيب ، وعمليات الاعتقال الجماعي ، وأوامر الحظر ، وعمليات القتل القسري ، وحالات الاختفاء ، وأبشع أنواع الممارسات القمعية والوحشية . ان نظام بريتوريا مازال يمارس الاعتقال والاحتجاز والتعذيب للأطفال والنساء والمسنين ، ويحظر الاجتماعات ، ويفرض الأحكام العرفية ، ويقيم مناطق أمن ومنع تجول ، ويجند الشعب الناميبي ويستخدم أرضه فسي العدوان على الدول الافريقية المجاورة وزعزعة الاستقرار ، مما يهدد أمن وسلم المنطقة والعالم .

إن استمرار نظام بريتوريا في احتلاله لناميبيا يشكّل عملاً من أعمال العدوان ، وان استمرار بريتوريا في وضع العراقيل لمنع شعب ناميبيا من استعادة حقوقه المسلوبة وفي مقدمتها حقه في الحرية والاستقلال ووحدة ترابه الوطني يعتبر أكبر تحدٍ للمجتمع الدولي .

لقد أجهضت بريتوريا جميع جهود الأمم المتحدة الساعية لتنفيذ الخطة الواردة بالقرار ٤٢٥ (١٩٧٨) بوضعها العراقيل ومن أبرزها موضوع الربط بين انسحاب القوات الكوبية من أنغولا الموجودة بشكل شرعي وبين الانسحاب من ناميبيا لقوات عنصرية تحتل البلاد بقوة السلاح وتستنزف خيراتها ، هذا الربط الذي رفضه المجتمع الدولي باستمرار .

لقد أكدت قرارات الجمعية العامة على أن الموارد الطبيعية لكل الأقاليم الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية والعنصرية هي ميراث شعوب تلك الأقاليم ، وان قيام المصالح الأجنبية ، لاسيما في ناميبيا ، باستغلال هذه الموارد واستنزافها بالاشتراك مع نظام جنوب افريقيا العنصري ، انما يشكل انتهاكا مباشرا لحقوق الشعوب ولمبادئ الميثاق ولقرارات الأمم المتحدة . إن تقرير مجلس الأمم المتحدة لناميبيا تضمّن بالتفصيل ما يتعرض له شعب ناميبيا من انتهاكات وما تتعرض له موارد ناميبيا من استغلال ، ومدى تعزيز نظام بريتوريا لوجوده العسكري ، وزيادة عدد قوات الاحتلال وتجنيد المرتزقة وتجنيد الناميبيين بالقوة ، وتوسيع وتحصين القواعد العسكرية فيها ، كما أشار الى وجود ٧٦ قاعدة عسكرية في ناميبيا ، وتضمّن معلومات مذهلة عن عدد الضحايا والمشردين واللاجئين نتيجة الحرب الاستعمارية التي يشنها نظام بريتوريا ضد الشعب الناميبى .

إن هذا النظام ما كان ليستمر في هذه الممارسات وفي تحديه لإرادة الدولية لولا الدعم السياسي والاقتصادي والعسكري الذي يلقيه من دول وبلدان معيّنة ، وتعاون هذه البلدان والدول مع هذا النظام وأهمها تعاون هذا النظام مع مثيله نظام تل أبيب . إن تعاونهما ينطلق من ايمانهما بعقيدة عنصرية توسعية واحدة تتطلع الى قمع إرادة شعوب جنوب افريقيا والوطن العربي .

لقد ذكرت صحيفة "نيويورك تايمز" في ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٨٧ أن إسرائيل باعت إلى جنوب افريقيا خلال الخمس عشرة سنة الماضية معدات عسكرية متنوعة ، منها أسلحة خفيفة وأجهزة اتصالات ، وأهم من ذلك مجموعات من البيانات التكنولوجية تتضمن تصميمات لعدة منظومات أسلحة اسرائيلية رئيسية ، قامت بتجميعها فيما بعد الصناعة العسكرية في جنوب افريقيا . وذكرت أن هذه تتضمن زوارق من طراز "سار" الحاملة للقذائف ، وقذائف بحر - بحر من طراز غبرييل ، والأجهزة الالكترونية المضادة المحمولة جوا لطائرات جنوب افريقيا ، وقدرات على التزويد بالوقود في الجو للسلاح الجوي . ومعروف أيضا أن إسرائيل وجنوب افريقيا تتعاونان في تطوير تكنولوجيا الاسلحة النووية . وعلاوة على ذلك ، قام السيد اسحق رابين ، وزير الدفاع الاسرائيلي ، بزيارة بريتوريا قبل أسابيع قليلة من قيام الصحافة بكف النقاب عن المعلومات الواردة أعلاه .

أما صحيفة "فاينانشيال تايمز" اللندنية فقد أشارت في ٧ حزيران/يونيه من العام الماضي إلى أن زوارق الدورية التابعة لجنوب افريقيا كانت أثناء هجوم جنوب افريقيا على مرفأ ناميبيا في أنغولا في ٤ حزيران/يونيه مسلحة ومزودة بقذائف سكوربيون الاسرائيلية الصنع .

إن بلادي تدين استمرار احتلال ناميبيا من قبل جنوب افريقيا وممارساتها القائمة على نظام الفصل العنصري البغيض وعدوانها المستمر على الدول الافريقية المجاورة بهدف زعزعة استقرارها ، واحتلال جزء من أراضيها ، تنفيذاً لمخطط فرض الهيمنة ، ولكون هذه الدول تدعم وتؤيد الكفاح الذي يخوضه شعب ناميبيا من أجل تقرير المصير والحرية والاستقلال الوطني . كما تدين بلادي التعاون القائم بين نظامي بريتوريا وتل أبيب في كافة المجالات السياسية والعسكرية والنووية والاقتصادية وتطالب مجلس الأمن بفرض العقوبات الالزامية الشاملة بموجب الفصل السابع من الميثاق لإلزام بريتوريا بالتخلي عن هذه السياسات .

واننا في الجمهورية العربية السورية نؤيد الكفاح التحرري ، بما في ذلك الكفاح المسلح ، الذي يخوضه شعب ناميبيا بقيادة سوايو ، من أجل نيل حريته واستقلاله

وندعم كافة الجهود التي يقوم بها مجلس الأمم المتحدة لناميبيا برئاسة السيد السفير بيتر زوزي ، آمليين أن يتمكن شعب ناميبيا من تحقيق استقلاله في القريب العاجل .
والنصر دائما حليف الشعوب المكافحة من أجل الحرية .

السيد بدوي (مصر) : إن الموضوع المطروح على الجمعية العامة اليوم

قديم قديم المنظمة الدولية نفسها ، التي أولته اهتمامها وعنايتها منذ دورتها الأولى ، وظلت تناقشه منذ ذلك الحين .

وطوال ما يزيد عن أربعة عقود ما زالت الجمعية العامة تبحث المسألة

الناميبية ، وتكررت القرارات الصادرة عنها ، كما تعددت القرارات الصادرة عن مجلس الأمن أيضا ، منذ اتخذت الجمعية العامة في عام ١٩٦٦ قرارها رقم ٢١٤٥ (د - ٢١) بانهاء انتداب جنوب افريقيا على الاقليم ، وتوليها المسؤولية المباشرة عن ادارته حتى يتحقق له الاستقلال ، وعن تأهيل شعبه لتحمل المسؤولية عندما يستعيد حقه السليب في تقرير المصير والحرية .

وكان قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، الذي قبلته جميع الاطراف ، تتويجا لجهود المنظمة الدولية من أجل التوصل الى تسوية سلمية للمسألة الناميبية ، تعيد لأصحاب الحق الشرعيين حقوقهم المقتضية ، وتسهم في احلال السلام والامن في منطقة هامة من القارة الافريقية والعالم .

ولقد رحب المجتمع الدولي بهذا القرار ، واعتبره بمثابة الخطة الدولية الوحيدة المقبولة عالميا لتمكين الشعب الناميبى من حقه في تقرير المصير وفي الاستقلال والسيادة على وطنه وشرواته الطبيعية وموارده الاقتصادية .

ولكن خطة الامم المتحدة لاستقلال ناميبيا لم تعرف بعد طريقها الى مستوى الواقع والحقيقة ، رغم مرور ما يقرب من عشر سنوات على اعتمادها . ويرجع ذلك في المقام الاول الى ما تبديه حكومة جنوب افريقيا من عناد وتحدٍ للإرادة الدولية ، واستهانة بقرارات الامم المتحدة ، وتجاهل لمبادئ وأهداف ميثاقها .

إن تقارير الامين العام تؤكد - عاما بعد عام - أنه تمت تسوية جميع المشاكل التي تعترض تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) منذ عام ١٩٨٥ ، حينما تم الاتفاق على أسلوب اجراء الاستفتاء في الاقليم تحت اشراف الامم المتحدة ، وفقا لممارساتها وخبراتها في الحالات المماثلة السابقة .

ولكن جنوب افريقيا ما زالت تماطل منذ ذلك الحين ، وتختلق الحجج والذرائع ، وترفض التمشي مع نداء السلام ، وتصر على إقحام اعتبارات لا صلة لها بالموضوع من أجل أن يستمر احتلالها للاقليم .

وفي واقع الامر ، فإن لهذا التحدي والصلف أسبابه التي تكمن فيما تقوم به العنصرية من نهب واستنزاف للشروات الطبيعية والطاقات البشرية الناميبية ، بالتحالف مع مصالح أجنبية ، بما لا يدع مجالا للشك في أن برييتوريا لن تتخلى طواعية عن ناميبيا .

لقد كرر المجتمع الدولي رفضه لربط استقلال ناميبيا بانسحاب القوات الكوبية من أنغولا ، واعتبره عنصرا خارجا عن نطاق القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . كما تكررت إدانة المجتمع الدولي للتحالف الذي يجمع جنوب افريقيا بمصالح أجنبية مشبوهة تعمل في جشع

وأناية على حرمان الأجيال الحالية والقادمة من أبناء الشعب الناميبي من التمتع بشروات وموارد أوطانهم .

إن مصر تدين من جديد هذه المصالح ، مهما اختلفت ألوان أعلامها ، على تورطها في المخططات العنصرية الشريرة ، وتدعو جميع الدول لاتخاذ الاجراءات التشريعية والادارية اللازمة لتنفيذ واحترام المرسوم رقم ١ لمجلس الامم المتحدة لناميبيا ، باعتباره الجهاز الشرعي والقانوني لادارة الاقليم حتى يتحقق له الاستقلال .

إن بريتوريا لم تكثف بتحدى الارادة الدولية واستمرارها في احتلال ناميبيا بدون سند من القانون أو الاعراف الدولية ، وانما راحت تفرض في الاقليم سياساتها العنصرية الكريهة وممارساتها المنافية لحقوق الانسان ، التي أجمع مجتمع الدول على شجبها وادانتها ، واعتبارها جريمة في حق الانسانية .

أكثر من ذلك ، فقد راحت جنوب افريقيا تستخدم ناميبيا قاعدة للعدوان والارهاب والابتزاز ضد الدول الافريقية المجاورة ، وشعوبها الامنة البريئة ، وتعرض منشآتها واقتصادياتها للتدمير والتخريب ، وتعوق جهودها الدؤوبة للتطور والتنمية ، وبما أدى لتفاقم ظاهرة عدم الاستقرار في المنطقة كلها ، وما يرتبط بذلك من تهديد للسلام والأمن في القارة ، ومن فتح الباب على مصراعيه لاحتمالات التدخل الاجنبي في شؤون افريقيا ، التي حرمت على أن تنأى بنفسها عن الصراع والاستقطاب بين القوى الكبرى ونجحت في ذلك .

إن دول المواجهة الافريقية تتعرض لضغوط من الجارة الباغية لا قبل لها بالتصدي لها ، أو تحملها ومواجهتها . واننا إذ نحیی صمودها وثباتها البطولي ، لنناشد المجتمع الدولي تقديم كل عون ممكن لهذه الدول ، بهدف دعم امكاناتها في مواجهة العدوان والارهاب العنصري .

لقد قدمت مصر مساهمة متواضعة لصندوق دعم دول المواجهة الذي قررت قمة عدم الانحياز الشامنة في هراري انشاءه ، واننا نتوقع أن تسارع كل القوى المحبة للسلام الى تقديم المساهمات السخية لصندوق افريقيا ، لتمكينه من أداء رسالته النبيلة والضرورية للمناضلين في دول المواجهة .

لقد تمكّن مجلس الأمن في الأسبوع الماضي من إصدار قرار هام طال انتظاره لدفع عجلات السلام والعدل في ناميبيا ، يدعو فيه الأمين العام الى البدء في اتخاذ الخطوات الضرورية للتنفيذ الفوري وغير المشروط لقراره ٤٣٥ (١٩٧٨) .

واننا إذ نحیی الأمين العام على جهوده المتواصلة والمخلصة من أجل إعادة السلام والعدل الى ربوع ناميبيا ، لنرجو ونتوقع له النجاح والتوفيق في مسؤوليته التاريخية الهامة التي أوكلها اليه قرار المجلس ٦٠١ (١٩٨٧) .

إن الأمل يملؤنا في ذلك النجاح في ضوء ما كررت قيادات سوابو اعلانه أمام مجلس الأمن منذ أيام قليلة ، من استعداد مخلص لتوقيع اتفاق فوري لوقف القتال ، ورغبة في التعاون الصادق مع المساعي الدولية ، بما يُمكنها من اتخاذ الاجراءات اللازمة لتأمين تحقيق تواجد الأمم المتحدة في الاقليم ، والبدء في ترتيبات اجراء الاستفتاء ، الذي يتمكن من خلاله شعب ناميبيا من التعبير الحر عن إرادته واختيار مستقبله .

واننا إذ نحیی القيادات الناميبية على ما تبديه دائما من حكمة ومرونة سياسية تحظى باعجاب وتقدير الجميع ، لنطالب الطرف الآخر بالتجاوب مع المساعي الدولية ، والاستجابة لنداء السلام بنية حسنة وخالصة . وإلا فإنه لن يكون هناك بديل سلمي متاح أمام المجتمع الدولي سوى اللجوء الى فرض العقوبات الالزامية الشاملة ضده ، وفقا لاحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ، وفي هذه الحالة سيكون هذا القرار مطلبا عالميا ملجأ وضروريا ، وغير قابل للتسويف أو التأجيل .

لقد ساندت مصر دائما حركات التحرير الافريقية ، وقدمت لها كل عون ودعم حتى تمكنت جميعا من استعادة حقوق شعوبها الشقيقة في الاستقلال والحرية والسيادة . وكانت سوابو واحدة من هذه الحركات التحريرية التي وجدت في مصر الملاذ والسند ، وكانت مصر اسبق دول العالم أجمع اعترافا بها ممثلا شرعيا وحيدا وأصيلا لتطلعات الشعب الناميبى الى الحرية والكرامة . وأمانيه في الاستقلال والعزة .

وان مصر لتعتز بأن أول مكاتب سوابو الخارجية كان بالقاهرة ، وان من العاصمة المصرية انطلق العمل السياسي الناميبي ليكمل ويدعم النضال الشعبي للأشقاء على الأرض المحتلة ، وليطلع الرأي العام العالمي على عدالة قضيته .

وسوف تستمر مصر في تقديم كل ما في الطاقة من دعم وتأييد للشعب الشقيق في ناميبيا ، ايماننا بأن استقلال افريقيا لن يكتمل الا باسقاط آخر قلاع الاستعمار في القارة ، واقتناعا بأن حرية وكرامة الافارقة لن تكتمل الا باستقلال ناميبيا .
وانه لا يساورنا شك في ان هذا اليوم قريب ، في ضوء إصرار الشعب الناميبي على نيل حقوقه ، وشبابه في نضال اسطوري ضد قوى الاحتلال والعنصرية ، وتمسكه بوحدة صفوفه خلف قياداته .

اننا نؤمن بأن النصر لا بد أن يمون حليفا لشعب مناضل ومكافح ، لم تفتسر عزيمته ولم تلن ارادته وتصميمه على الحرية منذ ما يزيد عن قرن من الزمان .

السيد أوغست (هايتي) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : السيد الرئيس ،
تدار أعمال الدورة الثانية والأربعين للجمعية العامة بلباقة ومهارة وكفاءة بالفئة نالت رضا الجميع ، بحيث لا يسع وفد بلادي الا أن يؤكد هذا ويهنئكم على هذا الأداء الذي يضاف الى رصيدكم .

أود أيضا أن أقدم هذه التحية الواجبة الى وكيل الأمين العام ، السيد ريد - في غيابه - فقد هيأت كياسته وتمكنه من الامور الموضوعية والاجرائية مناخا مؤاتيا لأعمالنا .

لا يمكن للمرء أن يتوقع المزيد من الوحدة المتآلفة بين الشرق والغرب ، ونرجو أن نراها تتجلى في مزيد من المناسبات في جميع المسائل التي تطرح للمناقشة وبخاصة بشأن مسألة ناميبيا .

وعندما يحين الوقت مستقبلا لكتابة التاريخ على يد أحد أحفاد أحفادنا ، سواء كانت عيناه زرقاوين أو كان شعره مجعدا ، ويصل الى درامة الممارسات الدولية وسلوك الافراد والحكومات خلال النصف الثاني من هذا القرن ، سيجد العديد من المسائل التي تجهد تفكيره وفهمه .

وفي الحيرة التي سيحس بها ، سيتساءل لماذا لم يكن لحياة البشر جميعا قيمة متكافئة على هذه الأرض ، ولماذا لم تقابل أعمال الاستغزاز التي لا مبرر لها ، والتي ترتبت عليها معاناة لم يسبق لها مثيل ، الا بتعبيرات انتقائية عن الشفقة . وسيتساءل لماذا نجح شعب معين في أن يقطع لنفسه - بمساعدة دول معيبة - مكانا تحت الشمس ، ووجد في إطار قيام الدولة الغرمة التسعى طويلا الى تحقيقها ليتخذ مكانه الملائم في الحياة الدولية ، بينما لا تزال شعوب أخرى - رغم كفاحها البطولي علسى جميع الجبهات ونداءاتها المحركة للمشاعر - على هامش التاريخ ، محبطة باستمرار فسي طموحاتها المشروعة في الاستقلال . وربما سيجد مؤرخ المستقبل هذا بعض التفسير في هذه السطور التي كتبها برخت :

"يوجد البعض في النور ،

"ويوجد البعض في الظلام ،

"ونحن نرى من في النور ،

"ولا نرى من في الظلام".

ان ما حدث لناميبيا سيظل مصدر ذهول وأسى للأجيال القادمة . وهو يشهد - فسي ظل تداخل الاستراتيجيات والوعود المتنافرة التي لم يوف بها على حدود قدرات مؤسستنا بحكم بنيتها وعدم توافر الرؤية الواحدة والارادة السياسية الواحدة . ودون وحدة الرؤية تتبعثر الجهود وتفقد فعاليتها .

انقضت عشرون سنة منذ أنهت الأمم المتحدة بالقرار ٢١٤٥ (د - ٢١) الصادر فسي ٢٧ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٦٦ انتداب جنوب افريقيا على اقليم ناميبيا وقررت أن تظلمع بمسؤولية مباشرة عن ادارته الى أن يتحقق الاستقلال . وانقضت اكثر من ١٦ سنة منذ أصدرت محكمة العدل الدولية فتواها بادانة احتلال جنوب افريقيا غير الشرعي لناميبيا .

الا أنه حتى يومنا هذا ، لا يزال الحق والقوة يتصارع كل منهما مع الآخر فسي صراع لا نهاية له مع بعضهما البعض ولا يمكن للقرارات والبيانات العديدة أن تسويه . ان بريتوريا تفعل ما يحلو لها دون أن تلقي بالا الى آراء ومطالب المجتمع الدولي وحقوق الانسان وقواعد السلوك التي يفرضها القانون والأخلاق .

ورغم ان الفصل العنصري قد وُصِم بأنه جريمة ضد السلم وضد الانسانية ، فقد جعله زعماء جنوب افريقيا مبدأً للحكم بل جعلوه في الواقع الدعامة التي تقوم عليها سياساتهم الخاصة بالتمييز العنصري والعنف . ولقد أدت تلك السياسة العنصرية التي تجميد الوضع في ناميبيا على ما هو عليه وحرمتها من الاستفادة من إعلان ١٩٦٠ بشأن منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة .

وفي التحليل النهائي ، فان الحرص على تحقيق الاستقلال لناميبيا هو الذي يحكم عمل الأمم المتحدة في كل الميادين ؛ والاصرار الشرير على تعطيل هذا الاستقلال الى ما لا نهاية هو الذي يقف وراء كل رد فعل يصدر عن بريتوريا . ولذلك فان بناء ناميبيا الفد يعاق بطريقة إجرامية . وهذه الإعاقة مستمرة وعنيدة ، لدرجة كفيلة باصابة أشد الناس صلاحة بالاحباط ، لولا أن الأعمال البربرية التي تذكّر بالقرون الوسطى والتي ترتكب في ناميبيا تشير سخطهم واشمئزازهم .

ان الدماء تسفك ، والمقاتلين من أجل الحرية في صفوف المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) يقتلون بوحشية ، نساء وشيوخا وشبابا بطريقة عشوائية .

في القرية الناميبية أوكاشيتو ، أخبرنا قسيس أنغليكاني بأن القوات العنصرية التي كانت تبث عن أعضاء بمنظمة سوابو اقتحموا البيوت والمسكنات فبي أيديهم ، وسرقوا البيوت وأحرقوا المدارس ، وهتكوا أعراض النساء ، وعذب أندرياس شيكونغو وابنته التي تبلغ من السن ١٧ عاما بالصدمات الكهربائية في ليلة بأكملها . وأضاف القسيس قائلا :

"كان الأمر مفرعا . كان الناس يصرخون في جميع أنحاء المكان .

وأينما ذهب المرء سمع أناسا يصرخون" .

لا أحد يفلت . وعندما يموت الأطفال ، لا يجوز للكبار الذين يحكمون العالم أن

يقنعوا بسحر الكلمات المعسولة . بل يجب ان يقفوا وقفة الرجال .

وفي وجه هذه المعاناة الكبيرة ، التي لا يخفها مرور الوقت ، وفي وجه تحدي بريتوريا المتعاقد ، يصبح استقلال ناميبيا الغوري ضرورة ملحة .
يلاحظ وفد بلادي باهتمام ان هناك مبادرات مدروسة اتخذت لإحياء خطة استقلال ناميبيا وبعث الحياة في قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، وهو الاساس القانوني المشروع الوحيد للتوصل الى تسوية مقبولة للمشكلة .

وفي هذا الصدد ينبغي الاستمرار في الموقف الذي اتخذته ممثلو الدول الاعضاء في الاجتماع الوزاري الذي عقده مجلس الامم المتحدة لناميبيا هنا بتاريخ ٢ تشرين الاول/اكتوبر الماضي .

ان الاحتلال غير الشرعي للاقليم ، ونهب موارده انتهاكا للمرسوم رقم ١ لمجلس الامم المتحدة لناميبيا ، وأعمال الاضطهاد والتعذيب والاعتقال التعسفي التي يتعرض لها الشعب الناميبي ، أدينت كلها إدانة قاطعة . وطلب مجلس الامن من جنوب افريقيا ان تنفذ قراره ٤٣٥ (١٩٧٨) ؛ ونظرا لعدم قيامها بذلك طلب من مجلس الامن ان يطبق الاحكام ذات الصلة في الميثاق بما في ذلك فرض جزاءات الزامية شاملة بموجب الفصل السابع من الميثاق .

ان مشروع القرار الذي اعتمده مجلس الامن بالاجماع عندما اجتمع في الاسبوع الماضي بناء على طلب المجموعة الافريقية ، قد بعث الروح في عملية استقلال ناميبيا ، وأحيا من جديد في جميع القطاعات المعنية أملا هشا في واقع الامر ، ولكنه مشجع مع ذلك .

ان الوهن الذي تمر به افريقيا بالاضافة الى المشكلات الاقتصادية والايكولوجية والطبيعية يتطلب ايجاد حل عاجل للصعوبات التي لا مبرر لها التي تحوّل اهتمامات القارة وطاقاتها ومواردها عن المشكلتين الاساسيتين وهما توفير الاكتفاء الذاتي من الغذاء والتنمية المتواصلة .

ان الضرر الذي أصاب الهياكل الاساسية ، والموارد البشرية والطبيعية والزراعية ، ناهيك عن المبالغ التي تنفق على التسلح ، وعلى التدريب على مقاومة الغارات المخربة التي تقوم بها جنوب افريقيا وعملاؤها ، جعل التوازن غير مستقر ، ليس في دول خط المواجهة فحسب بل في افريقيا كلها .

وتنتشر أصداء المشكلة الناميبية في جميع أنحاء القارة . ويحدونا الأمل أن يتحقق حل سريع يمكن البلدان الافريقية من أن تفضّد جراحها وان تزيد انتاجها حتى تدرأ خطر التعرض لمجاعة ، وان تركز على النهوض باقتصاداتها ، وتنسق فيما

بينها - بما في ذلك جنوب افريقيا التي تكون قد رأت النور في النهاية - المعاملات التجارية المتبادلة النفع على أساس توزيع العمل بشكل متوازن . وبذلك سيخف كثيرا عبء مشكلة الأشخاص المشردين واللاجئين ، التي تستنزف على نحو خطير موارد البلدان المضيفة وميزانية الامم المتحدة .

يؤيد وفد بلادي تأييدا تاما ديباجة قرار مجلس الامن ٦٠١ (١٩٨٧) ومنطوقه . كذلك يجب أن تحظى جهود الوساطة التي طلب من الامين العام أن يستمر في بذلها ، والتي سرد تقرير الامين العام S/19234 المؤرخ في ٢٧ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٧ الخطوات الاولى منها بتأييد ودعم جميع الدول الاعضاء دون استثناء وجميع الاطراف المعنية مباشرة بالموضوع .

ينبغي ان نهئ المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية على تأييدها دون تحفظ وقف اطلاق النار . وعلى بريتوريا الآن أن تظهر قدرا من حسن النية بالتخلي عن سياسة العنف من داخل البلاد وزعزعة الاستقرار خارجها ، ويجب عليها قبل كل شيء ان تتخلى عن حججها الخادعة وتكتيكاتها التسويقية التي جعلت حل المشكلة الناميبية يمر بطريق مسدود منذ زمن طويل .

يجب ان يستبعد من مسألة الاستقلال ، جميع القضايا الخارجية مثل إدخال اطراف إضافية في الصراع بطريقة ممطعة ووضع شروط مسبقة زائفة لتنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . والشرط الذي يرتهن به الامن الاقليمي ، والذي أصبح ضرورة محتمة هو منح الاستقلال الغوري لناميبيا ، ووزع فريق الامم المتحدة لتقديم المساعدة في فترة الانتقال وعلى هذا الاساس فقط يمكن ، في إطار مفاوضات بين بلدان ذات سيادة ، أن تجد المشكلات الاخرى ، الخارجة عن مأساة الشعب الناميبى ، حلا لها يقوم على احترام القانون والاخلاقيات ويحقق أهداف السلم والرفاه الجماعي ، التي تنشدها الامم المتحدة واتباع أي نهج آخر لن يؤدي الا الى التعتيم على القضايا الجوهرية ، وسوف ينم عن وجود تحفظات ذهنية ان لم ينم في الواقع عن وجود نوايا مكبوتة .

السيد غي (بورما) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ظلت قضية الامم المتحدة قيد النظر في الامم المتحدة منذ انشائها . ويطلب من الجمعية العامة مرة أخرى ان تواصل هذا العام إبداء اهتمامها والتزامها بقضية حق الشعب الناميبي في الحرية وتقرير المصير الذي حرم منه مدة طويلة نتيجة للاحتلال غير الشرعي لبلاده من جانب نظام جنوب افريقيا .

ولاتزال الجمعية العامة تواجه حالة لم تبد فيها جنوب افريقيا أدنى رغبة في الامضاء لتطلعات الشعب الناميبي و ارادة المجتمع الدولي . وثمة تدهور متزايد في الحالة ولا يزال الشعب يعاني تحت النير الاستعماري لنظام الفصل العنصري ، ولا تلوح في الافق حتى الان أية دلائل على استعداد هذا النظام للانسحاب من ناميبيا . وهناك أيضا تدهور في الحالة الامنية والاستقرار في منطقة الجنوب الافريقي وتستخدم ناميبيا كنقطة انطلاق للقيام بأعمال العدوان ضد الدول الافريقية المجاورة . ويمكن ان تعتبر سياسة الفصل العنصري التي تمارسها جنوب افريقيا مسؤولة عن الاحتلال غير الشرعي لناميبيا وعن زعزعة الأمن في المنطقة .

لقد انقضى حتى الآن ما يزيد على عقدين من الزمن منذ أن قررت الجمعية العامة إنهاء ولاية جنوب افريقيا على ناميبيا ولا يزال شعب ناميبيا محروما من حقه في تقرير المصير . ويشكل قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) المقبول عالميا إطار التسوية السلمية التي تمكن الشعب الناميبي من ممارسة حقه في الحرية والاستقلال . بيد أن تعنت جنوب افريقيا ورفضها الامتثال لخطة الامم المتحدة لناميبيا يعتبران عقبة في سبيل تنفيذ هذه الخطة .

لقد قيل انه ما من مشكلة مستعصية يمكن أن تقف في طريق خطة الامم المتحدة لناميبيا ، الا ان الشروط المسبقة التي تصر عليها جنوب افريقيا ، وهي مسائل خارجة بطبيعتها عن الموضوع وتدخل في مجال الولاية السيادية لانغولا ، تعتبر الان عقبة في سبيل استقلال ناميبيا . وفي هذا الصدد قال الامين العام في تقريره المؤرخ في ٣١ آذار/مارس ما يلي :

"فالربط كشرط مسبق ، وهو الأمر الذي يرجع الى عام ١٩٨٢ ، يشكل الآن العقبة الوحيدة أمام تنفيذ خطة الأمم المتحدة لناميبيا" . (S/18767 ، الفقرة ٣٢)

وكما نعرف جميعا ، تتحمل الأمم المتحدة مسؤولية مباشرة على استقلال ناميبيا ؛ ويجب على مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، بوصفه السلطة الشرعية القائمة بالادارة حتى يتحقق الاستقلال أن يستمر في ممارسة مسؤولياته عن تنفيذ خطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا .

وما فتئ المجلس ، منذ إنشائه ، يقوم بأنشطة لمساعدة شعب ناميبيا على نيل استقلاله . وقد عقد المجلس مؤخرا جلسة على المستوى الوزاري ؛ وأوصى البلاغ الختامي الذي اعتمده في ٢ تشرين الأول/أكتوبر بأن ينتهج مجلس الأمن والجمعية العامة سبيلا آخر للعمل .

ومن المهم أن نلاحظ أن المجلس طلب في ذلك البلاغ من مجلس الأمن أن يحدد موعدا مبكرا لبدء تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، على ألا يتجاوز هذا الموعد ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ ، مع مراعاة أنه تم بالفعل الوفاء بجميع الشروط اللازمة ، وأن يلتزم مجلس الأمن بتطبيق أحكام الميثاق ذات الصلة ، بما في ذلك فرض الجزاءات الشاملة والإلزامية . بموجب الفصل السابع من الميثاق ، في حالة استمرار تحدي جنوب افريقيا لقرار مجلس الأمن .

وفي هذا الصدد ينبغي لنا أن نأخذ في الحسبان أن قرار مجلس الأمن ٥٦٦ (١٩٨٥) ، قد حذر جنوب افريقيا بشدة ، في جملة أمور ، من أن رفضها التعاون في تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) سيضطر المجلس الى اتخاذ التدابير المناسبة بموجب الفصل السابع من الميثاق . وتمشيا مع هذا القرار يتعين على مجلس الأمن أن يتخذ التدابير اللازمة في حالة استمرار نظام جنوب افريقيا في رفضه الامتثال لتنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) .

ونعتقد أنه يجب على الأمم المتحدة أن تواظب على بذل جهودها من أجل حرية واستقلال ناميبيا ؛ وينبغي لمجلس الأمن ، تمشيا مع مسؤوليته عن صيانة السلم والأمن الدوليين ، أن يمارس سلطته بفعالية .

وفي الوقت نفسه لابد من التسليم بأهمية الدور الذي بوسع الجمعية العامة أن تلعبه في انتهاج مسار العمل اللازم اتباعه وفقا للتوصيات الواردة في البلاغ الختامي الذي اعتمده مجلس الأمم المتحدة لناميبيا في الاجتماع الوزاري الذي عقد مؤخرا . وينبغي أن نجد في التطورات الأخيرة في مجلس الأمن عوامل مشجعة إذ أن المجلس قد اتخذ بالفعل خطوة ايجابية ، وسوف يتيح تحقيقها الشروع في تنفيذ خطة الأمم المتحدة لناميبيا . وفي هذا الصدد نحيل الى القرار ٦٠١ (١٩٨٧) الذي اتخذته مجلس الأمن منذ أقل من أسبوع . ووفقا لتوصيات المجلس الجديرة بالثناء أعطيت للأمين العام الولاية لكي يمضي قدما في وضع الترتيبات من أجل وقف اطلاق النار بين جنوب افريقيا والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية وبدء عمل فريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال . ونعتقد أن هذه الترتيبات أساسية لتنفيذ خطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا .

السيد كورهونين (فنلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تناقش

الجمعية العامة مسألة ناميبيا في ظل أوضاع معروفة لنا جميعا تمام المعرفة . فاحتلال جنوب افريقيا غير الشرعي لهذا الاقليم لا يزال مستمرا . وعلى الرغم من الاجتماعات الخاصة العديدة والمؤتمرات - وأخص بالذكر الاجتماع الوزاري الاخير لمجلس الأمم المتحدة لناميبيا الذي عقد في ٢ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٧ - لا يلوح أي تغيير في الأفق .

فعلى المجتمع الدولي أن يستمر في ممارسة الضغط اللازم على جنوب افريقيا ، بغية الاسراع في تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . إن فنلندا ، شأنها شأن بلدان الشمال الاخرى ، تعتقد أن فرض جزاءات الزامية فعالة سيمثل أفضل وسيلة لتحقيق هذا الهدف . غير أننا نرحب بقرار مجلس الأمن ٥٦٦ (١٩٨٥) بوصفه خطوة في الاتجاه الصحيح . ويتعين علينا الآن أن نوحّد جهودنا لوضع الخطة موضع التنفيذ . ولا يمكن قبول أي ذريعة لوضع العقبات في طريق استقلال ناميبيا . وترفض حكومة بلادي أي حل انفرادي لمسألة ناميبيا من جانب جنوب افريقيا خارج اطار قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

ونؤيد تأييدا تاما قرار مجلس الامن ٦٠١ (١٩٨٧) المتخذ يوم الجمعة الماضي ، الذي يأذن للأمين العام باتخاذ الترتيبات للاتفاق على وقف اطلاق النار بين جنوب افريقيا والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية كي يمكن اتخاذ الخطوات الادارية وغيرها من الخطوات العملية اللازمة لوزع فريق الامم المتحدة لتقديم المساعدة في فترة الانتقال . بيد أنه لا بد لنا أن نسلم بأنه ليس من السهل تنفيذ مهمة الأمين العام هذه بالنظر الى تعنت جنوب افريقيا في هذا الصدد .

إن فنلندا ، شأنها شأن بلدان الشمال الاخرى ، على استعداد للاضطلاع بدورها في تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٢٥ (١٩٧٨) وفي مساعدة شعب ناميبيا . فقد عرضنا بالاشتراك مع آخرين للاسهام في فريق الامم المتحدة لتقديم المساعدة في فترة الانتقال . وريثما يقوم مجلس الامن بفرض جزاءات فعالة اتخذت فنلندا بالاشتراك مع بلدان الشمال الاخرى مجموعة كبيرة من التدابير ضد جنوب افريقيا ، منها الحظر الكامل للعلاقات التجارية بين فنلندا وجنوب افريقيا . وقد عملنا على توسيع نطاق جميع هذه التدابير لكي تشمل ناميبيا أيضا .

أن مسألة استقلال ناميبيا ليست مسألة سياسية مؤلمة فحسب بل أنها تأخذ أيضا أبعادا اقتصادية واجتماعية وانسانية . إن الاستغلال الاقتصادي الجشع لموارد ناميبيا الطبيعية ، البحرية والمعدنية ، لا يزال مستمرا . وعلى الرغم من الثروة الطبيعية لناميبيا نجد أن اقتصادها يعاني من أزمة حادة ، والارباح التي تجنى من تعديس القصدير المحلي وصناعة صيد الاسماك تذهب الى أطراف خارجية دون أن يجني شعب ناميبيا الفائدة منها . ويتحمل مجلس ناميبيا مسؤولية رئيسية عن التصدي لهذا الاستغلال .

ومن الأهمية القصوى الاستمرار في العمل للنهوض بالمؤسسات الانمائية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية التي تدعم استقلال ناميبيا . إن استمرار التزام فنلندا بقضية شعب ناميبيا تشهد عليه اسهاماتنا السنوية في صندوق الأمم المتحدة لناميبيا ، ومعهد الأمم المتحدة لناميبيا وبرنامج بناء الدولة الناميبية . بالإضافة الى دعمنا للوحدة الارشادية الناميبية .

إننا ننظر بعين الرضا الى أنشطة معهد الأمم المتحدة لناميبيا في لوساكسا . وباعتبارنا أحد منشئي هذا المعهد الذي بلغ عمره ١٠ سنوات ، نسهم بفاعلية في عمله . ونحن على ثقة من أن توسيع برامج المعهد وتنويعها على أساس الاستعراض المضموني الذي أُجري مؤخرا لعمله ، وكذلك تعزيز فاعلية عمله ، ستؤدي كلها الى الدعم المتزايد المستمر للمعهد ليس من جانب فنلندا فحسب وإنما أيضا من جانب البلدان الأخرى .

إن التعليم والتدريب يعتبران العنصرين الأساسيين في تعزيز الاعتماد على الذات وقاعدة الموارد الضرورية لناميبيا المستقلة . ولا تزال فنلندا مستمرة في تقديم المساعدة الإنسانية للمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) في مجال التعليم والتدريب والصحة . وما يقرب من ٢٠٠ ناميبي قد درّبوا في فنلندا في المجالات الفنية والاجتماعية والطبية . وكجزء من المساعدة الإنسانية تدعم فنلندا أيضا انتاج الكتب المدرسية والمواد التعليمية التي تستخدم على مستوى المدارس الابتدائية . وعن طريق مشاركتنا في هذه الأنشطة نتطلع الى المستقبل والى تحقيق استقلال ناميبيا . وهدفنا هو أن نسهم في إعداد المعلمين والمدربين الذين ستحتاج اليهم الدولة الجديدة عند تحقيق استقلالها .

السيد ريكالدونني (أوروغواي) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : إذا

ما حللنا تاريخ العلاقات بين الأمم المتحدة وجنوب افريقيا فيما يتصل بمسألة ناميبيا فلا يمكن أن يكون هناك أدنى شك في أن هذا التاريخ هو تاريخ عدم الاتفاق المستمر والمنتظم . وإذا قسمنا هذه العلاقات الى مرحلتين ، نلاحظ بوضوح أن المرحلة الأولى - الفترة من ١٩٤٦ الى ١٩٦٦ - تميزت برفض جنوب افريقيا العنيد المستمر ، بوصفها الدولة القائمة بالادارة ، الامتثال للالتزام الدولي بتقديم المعلومات للأمم المتحدة

عن الحالة في الاقليم الخاضع لادراتها . وهذا الرفض قد استمر على الرغم من أن هذا الالتزام قد أكد تأكيدا قاطعا في عام ١٩٥٠ من جانب محكمة العدل الدولية وعلى الرغم من أن الاغلبية الساحقة في الجمعية العامة قد أيدت فتوى المحكمة .

وفي المرحلة الثانية ، وهي المرحلة الحالية ، تحولت مسألة ناميبيا الى مشكلة ثنائية معلقة بين الولايات المتحدة وجنوب افريقيا أو بعبارة أخرى ، بين المجتمع الدولي وحكومة بريتوريا . ومنذ أن اضطلعت الامم المتحدة بالمسؤولية المباشرة عن الاقليم في عام ١٩٦٧ ، على إثر إنهاء الجمعية العامة انتداب جنوب افريقيا وإنشاء مجلس ناميبيا بوصفه السلطة الشرعية الوحيدة القائمة بالادارة ، أصبح الموقف غير التعاوني الذي تتخذه جنوب افريقيا نوعا من أنواع التجاهل الدائم الذي لا يس فيه سلطة الامم المتحدة ذاتها ونداءاتها وتوصياتها المستمرة المؤيدة لاستقلال ناميبيا . وهذا التجاهل يعد بوضوح وببساطة تحديا مباشرا وقاطعا لإرادة المجتمع الدولي .

وعلى مر هذه العملية الطويلة التي ما زالت مستمرة منذ أكثر من أربعين عاما - وهي عملية محبطة على نحو خاص بالنسبة لبلدي الذي يعتقد اعتقادا راسخا في ضرورة تأمين سيادة القانون الدولي - فإن الإسهام الأكبر لمجلس الامن هو بلا شك اتخاذه بالاجماع للقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، الذي ألهمته الخطة المقدمة لما يسمى عندئذ بـ"مفريق الاتصال" . ذلك القرار اعترف به ليس فحسب بوصفه خطة الامم المتحدة الحقيقية لتحقيق استقلال ناميبيا وإنما أيضا باعتباره يجسد القوة الاخلاقية والسياسية الكبيرة المتمثلة في كونه النهج الوحيد المقبول عالميا لتحقيق حل تفاوضي مستقر وعادل لمسألة ناميبيا .

ولهذا السبب فإن العناصر الاربعة الرئيسية المكونة لتلك الخطة ما فتئت وستظل تمثل تعهدات الامم المتحدة الاربعة الكبرى ، باعتبارها التعبير المؤسسي الذي اقترحه وما زال يقترحه المجتمع الدولي من أجل تحقيق استقلال ناميبيا . وأود أن أذكر بهذه العناصر لأن صلاحيتها لا يمكن انكارها وتنفيذها لا يمكن تأجيله وهي : أولا عقد انتخابات حرة دونما استثناء ، تحت رعاية الامم المتحدة لانتخاب جمعية تأسيسية ؛ وثانيا اطلاق سراح جميع السجناء السياسيين الناميبيين ؛ وثالثا عودة اللاجئين ،

ورابعا وقف أعمال القتال من جانب جميع الاطراف وما يتبع ذلك من انسحاب القوات المسلحة لجنوب افريقيا وسابو وعودتها الى المناطق الجغرافية السابقة .
ولكن على الرغم من الاجماع الذي ساد لمالح اعتماد الخطة وكون المجلس قد ركز اهتمامه على البند اثناء السنوات الثماني الماضية ، إلا أن محاولات تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) لم تسفر عن أي نتيجة .

وفي حين وافقت سوابو على وقف اطلاق النار واقامة منطقة منزوعة من السلاح ، لا تزال جنوب افريقيا مصرة على فرض شروط لا صلة لها بالموضوع ولا ترد صراحة أو ضمنا في العناصر الاربعة المكونة للخطة . فضلا عن ذلك ، في نوع من رد الفعل النسبي لكثافة الضغوط والتصريحات المقنعة للمجتمع الدولي ، قررت حكومة بيريتوريا أن تذهب بأنشطتها غير المشروعة الى نهايتها المنطقية : لقد دعمت احتلالها الاستعماري بوجود استعماري دائم قدره ١٠٠ ألف جندي - أي جندي واحد لكل ١٢ ناميبي ؛ ومدت تطبيق نظام الفصل العنصري الشائن الى ناميبيا ؛ ونجحت في تجزئة السكان المحليين على طول الخطوط بين القبائل عن طريق سياسة اقامة البانتوستانات ؛ وحولت اقليم ناميبيا الى قاعدة انطلاق لشن أعمال العدوان على الدول المجاورة ؛ بل حاولت في الواقع إنشاء ما يسمى بالحكومة الانتقالية في ويندهوك منتهكة بذلك انتهاكا صارخا القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) .

وقد أعلن وزير الشؤون الخارجية في بلدي في بيانه في المناقشة العامة في هذه القاعة منذ شهرين ما يلي :

"ويعلمنا التاريخ أن أخطر النزاعات والحروب التي نشبت في الماضي منشأها دائما تقريبا هو النظم الاستعمارية والتوسعية والتسلطية . ويتضح هذا في وقتنا الراهن من استمرار حكومة جنوب افريقيا في ممارسة سياسة الفصل العنصري التي لا تحتمل والاحتلال غير الشرعي لإقليم ناميبيا ، وهو الاحتلال الذي يشكل تهديدا واضحا للسلم وانتهاكا لحقوق الإنسان ، والذي يبدو الاستنكار الرسمي للمجتمع الدولي في مواجهته ردا غير كاف" . (A/42/PV.5 ، ص (٤)

وقد اتخذت الأمم المتحدة ، في مواجهة استمرار التوتر بينها وبين جنوب أفريقيا ، مجموعة عريضة من التدابير الدولية كان من بينها ما يلي : توجيه نداءات متواصلة من الجمعية العامة ومجلس الأمن الى الدول الاعضاء لاتخاذ تدابير عقابية متباينة الاشكال ومتفاوتة الشدة ضد حكومة بريتوريا ، وإصدار فتوى محكمة العدل الدولية وحكمها القاطع والنهائي بشأن عدم شرعية وعدم سلامة احتلال جنوب أفريقيا وبشأن المسؤولية الدولية الكاملة لجنوب أفريقيا عن كل انتهاكاتهما لحقوق شعب ناميبيا واستغلالها لموارده الطبيعية ؛ وعدم الاعتراف بها يسمى البننتوساناسات ؛ واعتبار قرار جنوب افريقيا بانشاء حكومة مؤقتة في ويندهوك باطلا ولاغيا ؛ والاعتراف بالمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) بوصفها ممثل الشعب الناميبسي ؛ ورفض وشائق تفويض جنوب افريقيا ومنعها بالتالي من المشاركة في الجمعية العامة ؛ واعتماد اتفاقات دولية مناهضة للفصل العنصري ؛ وتوجيه نداءات مستمرة لتقديم مساعدة متعددة الاطراف الى دول خط المواجهة الافريقية التي وقعت ضحية لاعمال العدوان التي تشنها قوات جنوب افريقيا ؛ وإعلان يوم ناميبيا ؛ وفرض حظر إلزامي على توريد السلاح لبريتوريا ؛ والاعلان الدولي لمائتي ميل منطقة اقتصادية خالصة لناميبيا . ويمكنني ان أستمّر طويلا في سرد هذه القائمة الحافلة .

غير ان حكومة جنوب افريقيا تحاول على نحو غير رشيد ان تتحدى التاريخ الحديث ، الذي أوضح ومازال يوضح ان عملية إنهاء الاستعمار من العالم لا مناص منها ، واختارت على الدوام بصورة مستترة أو صريحة ان تتجاهل المجموعة الحازمة والمتكررة والحماسية والقوية من الدعوات والنداءات والتصريحات والقرارات والمقررات التي تؤيد استقلال ناميبيا والقضاء الكامل على الفصل العنصري .

ولايزال هذا التحدي مستمرا لم يتوقف ، فأدى من جهة الى زيادة وعي العالم بصفة عامة بالقضية ، ومن جهة أخرى الى التعنت غير المشروع لجنوب افريقيا التي تستخدم أساليب تسويقية وغير شرعية وتتجاهل العملية التي لا بد وأن تفضي حتما الى استقلال ناميبيا والقضاء على الفصل العنصري .

وقد صرحت اورغواي في محافل كثيرة ومتنوعة ، منذ انشاء حكومتها الدستورية

في ١ آذار/مارس ١٩٨٥ ، انها تؤيد الضمير العالمي الذي كان ولا يزال هدفه ثابتا لم يتغير : كفالة ممارسة شعب ناميبيا ، في ظل ضمانات دولية كاملة ، لحقه غير القابل للتصرف في إنشاء دولة حرة ومستقلة . وقد سبق أن أصدر القانون الدولي ومبادئ الاخلاق الدولية حكما قاطعا وباتا لصالح ذلك الهدف . وأصدر التاريخ من قبل الحكم نفسه ، وكل ما تبقى هو الامتثال ، وهذا الامتثال لا بد أن يتحقق .

السيد الزامورا (بيرو) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : ها هي ناميبيا

تشكل مرة اخرى لهذه الجمعية العامة اختبارا لمبادئنا والالتزامنا السياسي ولحفاظنا على النظام القانوني الذي أنشأناه بأنفسنا . فلاكتر من عشرين عاما ، ما برحت جنوب افريقيا تتحدى سلطة الامم المتحدة متسلحة بسياسات طموحة رسخت الاستعمار والعنصرية والقمع والانتهاك المنهجي لحقوق الانسان في ناميبيا .

لقد فشلت محاولة جنوب افريقيا التظاهر بانها تجري عملية انتقال نحو الاستقلال ، وذلك حتى في إطار خطة جنوب افريقيا ذاتها ، فلم تحظ بالقبول الصيغ الانتخابية التي وضعتها سلطات جنوب افريقيا لإدامة هيمنتها الاستعمارية . وهذا هو ما دعا مجلس الامن الى اتخاذ قرار يطالب بالبدء الفوري في تنفيذ خطة استقلال ناميبيا ، وقد شرف وفد بلادي أن شارك في المناقشة وفي تأييد مشروع القرار .

إن قرار مجلس الامن الذي رجا من الامين العام أن يشرع في تنفيذ خطة الامم المتحدة يعني أن ثمة رفضا جماعيا للذرائع والشروط المسبقة الدخيلة التي ساقتها جنوب افريقيا . واذا لم تمتثل جنوب افريقيا لهذا القرار تكون قد اقترفت جريمة جديدة ضد سلطة المجتمع الدولي ، وتكون عرضة مرة اخرى لتوقيع العقوبات اللازمة جزاء هذا الانتهاك الجديد لولاية المنظمة .

إننا نشق في أن الدعم الدولي الحازم لخطة استقلال ناميبيا سيكفينا من إصلاح هذا الانتهاك الخطير للقانون الدولي ومن رد الاعتبار لسلطة ومكانة الامم المتحدة اللتين قوضهما عصيان جنوب افريقيا الذي مر دون عقاب .

إن استمرار هذه الحالة الاستعمارية الخطيرة على الساحة السياسية الحديثة في افريقيا عبث تاريخي لا تستطيع أن تبرره أية حجة استراتيجية أو تجارية وسيبقى ذلك

لا محالة الى عواقب سياسية وخيمة بالنسبة لمن يديمون ويدعمون وضعا يآباه ضمير الانسان اذانه المجتمع الدولي مرارا ويتعارض مع حق الشعوب في تقرير المصير . لقد دقت ساعة العمل . فكانت إعادة إنفاذ النظام القانوني الدولي مرة اخرى موضع قرار اتخذه مجلس الأمن . والذين يعارضون ذلك القرار يجب أن يتحملوا العواقب .

إننا نؤمن بقوة التاريخ التي لا تقاوم وبانتصار القضايا العادلة في نهاية المطاف . ونؤمن بحرية ناميبيا . ونؤمن بأننا نولد بأعمالنا عملية سياسية ستفضي لا محالة الى بلوغ الهدف الخاص بانهاء الاحتلال غير الشرعي لناميبيا وتحقيق استقلالها في نهاية المطاف .

إن بيرو تحتفل حاليا بيوم الصداقة البيروفية الافريقية ونحن نؤكد مجددا في غمار هذا الاحتفال ، داخل بلدنا وفي سفاراتنا لدى البلدان الافريقية على قيمنا المشتركة وعلى تأييدنا للقضية العادلة للشعوب الافريقية ، كما نكرر الإعراب عن دعمنا غير المشروط لشعب ناميبيا وحركته التحريرية بقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية وعن تضامننا معها . ونشيد بالمقاتلين الناميبيين وبالرجال والنساء والاطفال الذين سقطوا على درب هذا النضال من أجل الحرية والكرامة والعدل ، فنضالهم هو نضالنا أيضا .

السيد فرالسن (النرويج) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : منذ ما يزيد

عن اربعين عاما رفضت الجمعية العامة اقتراحا لجنوب افريقيا بادماج افريقيا الجنوبية الغربية المعروفة الآن باسم ناميبيا في اتحاد جنوب افريقيا ، وأوصت بوضع هذا الاقليم تحت نظام الوصاية الخاص بالأمم المتحدة . وبعد عشرين عاما ، في ١٩٦٦ ، أنهت الجمعية العامة انتداب جنوب افريقيا على ناميبيا وتولت المسؤولية عن إدارة الاقليم الى حين حصوله على الاستقلال .

ومن المؤسف أن هذه القرارات التي كانت بمثابة نقاط تحول هامة لم تفض الى التسوية السلمية لقضية ناميبيا . وما برحت هذه الجمعية العامة تتخذ على مدى ما يزيد عن ٤٠ عاما قرارات بشأن المسألة لكن بلا طائل لسوء الحظ . ولا يزال الشعب الناميبى يقاتل في سبيل قضايا أساسية تؤثر على طبيعة وجوده ذاتها ، ألا وهي تقرير المصير والاستقلال وحقوق الانسان والكرامة .

إن النرويج مقتنعة بأن خطة التسوية التي أقرها مجلس الأمن في قراره ٤٣٥ (١٩٧٨) ، تتيح الأساس الوحيد المقبول دوليا لتحقيق الاستقلال لناميبيا . وقد تمت الموافقة على طرائق الانتقال إلى الاستقلال . ويجب أن يسمح الآن للشعب الناميبى بأن يقرر مستقبله الخاص به عن طريق انتخابات حرة نزيهة تحت اشراف ورقابة الأمم المتحدة ، وفقا لما جاء بخطة التسوية .

ولا بد من إدانة أي تسويات تكتيكية من جانب حكومة جنوب افريقيا . والنرويج ترفض المحاولات التي تبذلها هذه الحكومة لعرقلة التقدم ، وذلك بإقحام قضايا دخيلة . وعلاوة على ذلك ، فإن وفد بلادي يشاطر المجتمع الدولي قلقه البالغ إزاء الاحتلال غير الشرعي لاقليم ناميبيا واستخدامه لشن عدوان لم يسبقه استفزاز من البلدان المجاورة ولاسيما أنغولا بما يترتب على ذلك من آثار على السلم والأمن الدوليين .

لا تزال جنوب افريقيا مستمرة في تجاهل القرارات الصادرة عن مجلس الأمن وفي تحدي إرادة المجتمع الدولي . فتنصيب حكومة مؤقتة لى إلا مخطئا آخر غير مقبول لتقوية سيطرتها على ناميبيا . إن أي اجراء تتخذه الحكومة المؤقتة المزعومة سيعد باطلا ولاغيا من البداية وترفض النرويج رفضا قاطعا أي تحرك من جانب واحد تقوم به جنوب افريقيا لنقل السلطة في ناميبيا .

اننا ما زلنا نعتقد أن الجزاءات الالزامية الشاملة تشكل أنجع وسيلة لممارسة الضغط على جنوب افريقيا لتنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . ومع ذلك ، فمما يؤسف له أن مداوات مجلس الأمن في نيسان/ابريل من هذا العام ، قد برهنت على أن هذا النهج غير مقبول لجميع أعضاء المجلس في الوقت الراهن . وترحب النرويج بقرار مجلس الأمن (٦٠) (١٩٨٧) الصادر يوم الجمعة الماضي ، بوصفه طريقا للخروج من الطريق المسدود الذي سارت اليه الامور في نيسان/ابريل الماضي . وفي الوقت الذي نشني فيه على استعداد المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) لان توقع مع جنوب افريقيا اتفاقا لوقف إطلاق النار ، بل وملتزم به ، فإننا نعرب عن أسفنا إزاء الموقف المتمنت الذي أظهرته جنوب افريقيا في المناقشة التي جرت في المجلس في

الاسبوع الماضي . إن النرويج تؤيد القرار آنف الذكر تمام التأييد ، وتطالب الطرفين بأن يتعاونوا مع الأمين العام في الترتيب لوقف إطلاق النار واتخاذ الخطوات الادارية وغيرها من الخطوات الادارية وغيرها من الخطوات العملية اللازمة لوزع فريق الأمم المتحدة لتقديم المساعدة . والنرويج على أهبة الاستعداد للاضطلاع بدورها في تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) ، وفي مساعدة شعب ناميبيا . لقد عرضنا أن نشارك في هذا الفريق ، كما قمنا - بالتعاون مع دول الشمال المجاورة - بوضع خطة لعمل متضافر بشأن التعاون الانمائي بمجرد أن تصبح ناميبيا دولة حرة مستقلة . ولحين التوصل إلى حل سلمي للنزاع ، سنواصل جهودنا الرامية إلى المطالبة بفرض جزاءات الزامية وشاملة من قبل مجلس الأمن . وحكومة بلادي على استعداد لمواصلة سياسة المقاطعة الاقتصادية الكاملة التي تنتهجها ضد جنوب افريقيا وناميبيا ، كما يشهد بذلك القانون الخامس بالمقاطعة الاقتصادية الذي دخل حيز النفاذ في ٢٠ تموز/يوليه من هذا العام .

إن لدى ناميبيا القدرة على أن تكون من أغنى البلدان في القارة الافريقية . ولا بد أن يحترم الجميع حقوق الناميبيين في مواردهم الطبيعية احتراماً صارماً . والنرويج تشاطر المجتمع الدولي القلق إزاء استيلاء المصالح الأجنبية السريع الذي ليس له ما يبرره على ثروة الاقليم . ويشعر وفد بلادي بالانزعاج إزاء الافراط الخطير في الصيد بمحاذاة ساحل ناميبيا ، ونتوقع أن تظهر جميع الدول الاعضاء في الأمم المتحدة احترامها لمصالح شعب ناميبيا . وأن تكفل استخدام الموارد البحرية بما يعود بالنفع على هذا الشعب . ولا تزال حكومة النرويج تعتقد أن وضع خريطة شاملة للموارد البحرية بمحاذاة ساحل ناميبيا ، من شأنها أن تكون ذات فائدة . ونحن على أهبة الاستعداد لتقديم مساعدة عملية في هذا الصدد .

ولا تزال النرويج ملتزمة التزاماً عميقاً بتخفيف محنة الشعب الناميبسي . وأود أن اكرر اليوم هنا تأييد حكومة بلادي الذي لا لبس فيه للجهود والتدابير التي تظلمع بها الأمم المتحدة لتمحيص الإجحاف الخطير الذي ابتلى به شعب ناميبيا . وقد حظينا بشرف الاسهام في شتى أنشطة الأمم المتحدة التي تعود بالنفع على الشعب الناميبسي ،

مثل معهد الأمم المتحدة لناميبيا في لوساكا ، وبرنامج بناء الأمة الناميبية . كما تؤيد أيضا المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية فيما تقوم به من عمل لصالح اللاجئين الناميبين . وسوف تستمر هذه المساعدة طالما اقتضاها الامر . وتناشد النرويچ جميع الدول الاعضاء في الأمم المتحدة أن تسهم بسخاء في هذه الصناديق والانشطة .

اسمحوا لي في هذا السياق أن أعتنم الفرصة للدلاء ببضعة تعقيبات موجزة حول أنشطة أهم هيئة من هيئات الأمم المتحدة في هذا الصدد ، الا وهي مجلس الأمم المتحدة لناميبيا . رغم شائنا موضع الاهتمام الرئيسي لانشطة المجلس ، لا يسع وفد بلادي إلا أن يعرب عن قلقه إزاء بعض جوانب مشاريع القرارات أو التوصيات التي قدمها المجلس إلى الجمعية العامة . فمثلا يتساءل وفد بلادي عن الحكمة في إضافة فقرات جديدة لمشاريع القرارات المطولة بالفعل . فعلى سبيل المثال ، تضمن قرار العام الماضي بشأن الحالة في ناميبيا ٧٩ فقرة من فقرات المنطوق ، وقد زاد هذا العدد في مشروع هذا العام إلى ٨٥ فقرة . وانني أحث المجلس على أن ينظر في اتباع نهج مخالف لصياغة القرارات . فهدفنا ينبغي أن يكون صياغة واعتماد نص يوضح التأييد واسع النطاق لقضية ناميبيا ، نص يلزم جميع الدول بزيادة جهودها الرامية إلى التعجيل بعملية استقلال ناميبيا .

هل لي أيضا أن اكرر بوجه عام ، ومع مراعاة البيان الأخير الذي أدلى به الأمين العام بشأن برنامج أنشطة مجلس الأمم المتحدة لناميبيا لعام ١٩٨٨ ، انه يتعين في ظل الحالة المالية العسيرة الراهنة ، أن يتم تمحيص جميع أنشطة الأمم المتحدة - بما فيها تلك التي يبطلع بها مجلس ناميبيا - تمحيصا دقيقا ، لضمان الاستخدام الفعال والملائم للموارد . وفي هذا السياق ، تشعر حكومة بلادي بالقلق إزاء مستوى اتفاق المجلس على الحلقات الدراسية والمؤتمرات ، ونقترح مرة أخرى أن يركز المجلس جهوده على المساعدة العملية والمباشرة للشعب الناميبى .

وأن وقد تناولت هذه الشواغل ، على أن أؤكد في ختام ملاحظاتي على أهمية الا ندع هدفنا النهائي يخبو .

وأن وفد بلادي يتطلع إلى اليوم الذي تحتل فيه ناميبيا مكانها الصحيح في أسرة الأمم المتحدة . ونحن نطالب المجتمع الدولي بأن يسهم بفعالية في بناء امة ناميبية مستقلة وحررة متحدة . فقد طالبت معاناة الشعب الناميبى أكثر مما يجب . ووصلت الحالة في ناميبيا إلى أخطر مراحلها ، وأي تسوية آخر في اتخاذ اجراء فعسال لا يمكن إلا أن يعود بأثر ملهى على السلم والأمن الدوليين .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠